

القوائم المالية المجمعة

المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦

عالم جديد احنا أوله

Confidential

16710

ebank.com.eg

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المجمعة الدورية
للبنك المصري لتنمية الصادرات في ٣١ مارس ٢٠٢٦

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة
البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة للبنك المصري لتنمية الصادرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة الدورية في ٣١ مارس ٢٠٢٦ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ، وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى ، والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتختصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها من خلال عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد إن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للبنك المصري لتنمية الصادرات في ٣١ مارس ٢٠٢٦ وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

القاهرة في: ١٨ مايو ٢٠٢٦

مراقب الحسابات

محاسب/ محمد أحمد محمود عوض
رئيس قطاع

الإدارة المركزية للرقابة المالية على البنوك



٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	إيضاح	الأصول
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	رقم	
١٩,٢٩٥,٤٢٢	١٠,٩٢٧,٣٢٨	(١٢)	نقدية وأرصده لدى البنك المركزي المصري
٢٠,٩٥٦,١٣٢	١٥,٦١٥,٤١١	(١٣)	أرصده لدى البنوك
٢,٩٧٥,٩١١	٢,٧٥٠,٧٨٤	(١٤)	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٨٣,٩٤٠,٧٨٤	٩١,٣٥٧,٠٩٦	(١٥)	قروض وتسهيلات للعملاء
٥,٠٧١,٣٣٢	٨,٨٩٨,٩١١	(١٥)	قروض وتسهيلات للبنوك
-	٦٢,٣٩٤	(١٦)	مشتقات مالية
			إستثمارات مالية :
٤٣,٣٢٦,٣٦١	٥٠,٩٩١,٣٢٣	ا/(١٧)	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٢٢,٩٣١,٠٣٣	٣٠,٨٧٤,٩٦٠	ب/(١٧)	- بالتكلفة المستهكة
٦,٨٧٥	٦,٨٧٥	(١٨)	إستثمارات مالية في شركات شقيقة
١٣١,٠٥٣	١٣٠,٠٧٧	(١٩)	أصول غير ملموسة
٨,٤٩٨,١١٦	٩,٦٩٢,٦٧٣	(٢٠)	أصول أخرى
١,٣٥٤,١٠٩	١,١٨٥,٩٢٥	(٢١)	أصول ثابتة
٣٣,٣١٧	١٠٢,٢٧٠	(٢٢)	أصول ضريبية مؤجلة
٢٠٨,٥٢٠,٩٤٥	٢٢٢,٥٩٦,٠٢٧		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
٣١,٨٠٩,٧٤١	٣٢,١٤٩,٥٠١	(٢٣)	أرصدة مستحقة للبنوك
١٧,٣٤٤	١٦,١٤٠	(٢٤)	عمليات بيع آتون خزائن مع الإلتزام بإعادة الشراء
١٤٣,٢٨٣,٥٠٦	١٥٦,٢٤٦,٠٢٨	(٢٥)	ودائع العملاء
١,٦٨٧	-	(١٧)	مشتقات مالية
٢,٦١٥,٣٢٥	٢,١٦٥,٠٣٢	(٢٦)	قروض أخرى
٥,٤٧٦,١٥٥	٤,٧٥٢,٨٩١	(٢٧)	إلتزامات أخرى
٧٠٠,٣١٦	٧٥٤,٤٦٠	(٢٨)	مخصصات أخرى
١٤,٠٣٧	-	(٢٢)	إلتزامات ضريبية مؤجلة
١٨٣,٩١٨,١١١	١٩٦,٠٨٤,٠٥٢		إجمالي الإلتزامات
			حقوق الملكية
١٣,٦٠٠,٠٠٠	١٣,٦٠٠,٠٠٠	(٢٩)	رأس المال المصدر والمدفوع
-	٤,٤٠٠,٠٠٠	(٢٩)	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال
٢,٥٢٠,١١٩	٣,٠٦٨,٠٠٧	(٢٩)	احتياطيات
٨,٤٠٧,١٥٧	٥,٤٠٣,٨١٥		أرباح محتجزة
٧٥,٥٥٨	٤٠,١٥٣		حقوق الأقلية
٢٤,٦٠٢,٨٣٤	٢٦,٥١١,٩٧٥		إجمالي حقوق الملكية
٢٠٨,٥٢٠,٩٤٥	٢٢٢,٥٩٦,٠٢٧		إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات متصلة لهذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها .
تقرير الفحص المحدود مرفق.

محمد طه مصطفى
رئيس مجلس الإدارة

أحمد محمد جلال
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب
مراقب الحسابات

محمد فتوح إمام
رئيس مجموعة الرقابة المالية

محاسب / محمد أحمد محمود عوض
رئيس القطاع
ال جهاز المركزي للمحاسبات

الأستاذة / هدى مصطفى شوقي
مصطفى شوقي Forvis Mazars

الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ الف جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦ الف جنيه مصري	إيضاح رقم	
٧,٥١٠,٣٧١	٧,٤٩٦,٩٧٤	(٥)	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٥,٢٦٩,٦٤٠)	(٤,٧٨١,٣١٢)	(٥)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
٢,٢٤٠,٧٣١	٢,٧١٥,٥٨٢		صافي الدخل من العائد
٥٤٨,٢٨٢	٥٢١,٥٦٥	(٦)	إيرادات الاعقاب والصولات
(١١٢,٧٣٩)	(١٥٠,٧١٣)	(٦)	مصروفات الاعقاب والصولات
٤٣٥,٥٤٣	٣٧٠,٨٥٢		صافي الدخل من الاعقاب والصولات
١٠,٠٠٠	٢٢,٢١٧	(٧)	توزيعات أرباح
١٧٩,٩٨٦	٢٢٧,٢٥١	(٨)	صافي دخل المتاجرة
٣٧,٤٨٠	٣,١٣٩,٤٦٩	(١٧)	أرباح (خسائر) إستثمارات مالية
(١٠٢,٨٦٢)	(٦٧٨,٨٧٤)	(٩)	رد (عبء) الإضمحلال عن خسائر الائتمان
(١٠٠,١٥٠,١٨٣)	(١,٤٤٥,١٠٠)	(١٠)	مصروفات إدارية
١٨٤,٦١٤	(٧٦,١٥٧)	(١١)	إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى
٢,٠٠٦,٣٦١	٤,٣٢٤,٧٨٥		صافي الربح قبل الضرائب
(٦٥٥,٩١٤)	(١,٤٩٤,٩٨١)		ضرائب الدخل
٥,١٦٥	٢٦,٨٢١		الضرائب المؤجلة
١,٣٥٥,٦٠٢	٢,٨٥٦,٦٢٥		صافي أرباح الفترة
١,٣٥٦,٧٥٧	٢,٨٥٦,٦٢٥		يتمثل في:
٢,٨٥٥	٢٢٢		نصيب المساهمين في البنك
١,٣٥٥,٦٠٢	٢,٨٥٦,٦٢٥		نصيب الأقلية

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها .

محمد فتوح إمام

رئيس مجموعة الرقابة المالية

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في
٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري

١,٣٥٥,٦٠٢	٢,٨٥٦,٦٣٥
-----------	-----------

صافي ارباح الفترة

يتم تعديل تعويضها من خلال الارباح و الخصم

١٢,٢٠٨	١٢,٢١٦
٥,٦١٠	٥,٨٨١
(٢,٦٩٧)	٦٨,٨٥٢
(١٠,٦٠٦)	٤٢,١٢٢

ارباح (خسر) فروق تقييم أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
ارباح (خسر) فروق تقييم صافي استثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
ارباح (خسر) فروق تقييم أصل صرف العملات الأجنبية لأرباح حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
ضرائب الدخل

يتم تعديل تعويضها من خلال الارباح و الخصم

٣٢,٠٠١	(٣٧٤,١٥٨)
٩٧,٨٣٩	٤٤,٨٦٣
١,٤٨٩,٩٦٠	٢,٧٥٦,٤١١

ارباح (خسر) فروق تقييم أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
خسر انعمية متوقعة لأرباح الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
صافي الدخل الشامل للفترة

تغير الإيصاحات متصلة لهذه التوائم المالية الجمعية الدورية وفقاً منها .

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	إيضاح
٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	رقم
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢,٠٠٦,٣٦١	٤,٣٢٤,٧٨٤	
٣٩,٥٠٤	٤٤,٨٩٧	(٢١)
٣٥,٢٠٧	٢٨,٢٣٦	(١٩)
١,٣٤٨	٦٠٣,٩٩٩	(٩)
٩٠,٣٣٦	٤٥,٢٥٦	(٩)
٢١,٤٨٢	(٥٩٦)	(٩)
(٢,٤٤٦)	٥٣,٦٦٤	(٩)
(٤,٢١٨)	(٢١,٢٠٧)	(٩)
(٣٠)	(٢٧)	(٩)
(٢,٦٠٩)	(٢,٢١٥)	(٩)
٦٢,٢٠٠	٤٨,٤٢٦	(٢٨)
(٧٣٢,٠٨٧)	(١,١٠٦,٦٨٢)	
(٥٧١)	٣٢,٠٧٢	(٢٨)
(١٠,٠٥٢)	(٢٢,٢١٧)	
(٢٥,٩١٢)	١٣,٤٣٨	
١,٤٧٨,٥١٢	٤,٠٤١,٨٢٩	
		أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والإلتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل
		صافي النقص (الزيادة) في الأصول والإلتزامات
(٣٤٠,٤٢٦)	١٢,٧٢٠,١٤١	(١٣)
٣,٩٨٧,٨٩٩	(٧,٥٢٦,٥٠٤)	
٣٨,٠٦٧	(٢٠١,١٢٣)	(١٤)
(٢٦٩,٩٣٧)	(١٢,٣٤٠,١٩٣)	(١٥)
(١,٥٣١,٦٢١)	(٨٣٩,٧٦٩)	(٢٠)
٧,٦٦٥,٧٩٨	٣٣٩,٧٦٠	(٢٣)
(٢٨١)	(١,٢٠٤)	(٢٤)
(٦,٢٣٧,٤٤٦)	١٢,٩٦٢,٥٢٢	(٢٥)
٣٢٨,١٧٩	(١,٨١٥,٣٤٠)	(٢٧)
(٤٥٧,١٦٢)	(٤٦٣,٢٨٤)	
(٢٢٤,٤٤٥)	(١١,٧١٧)	(٢٨)
٤,٤٣٧,١٣٧	٦,٨٦٥,١١٨	
		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
٣,٨٥٢	٢٠٣,٩١٦	(٢١)
(٢٩,٤٥٧)	(٢١,٣٠٢)	(١٩)
(٢,٦١٣,٣١٧)	(٣,١٨١,١٦٣)	١/(١٧)
٥٥١,٥٨٢	٢,٠٥٨,٩٤٦	١/(١٧)
(٣,٣١٥,٩٧٧)	(٧,٦٣٨,٠٦٧)	١/(١٧)
٣٢٣,٤٦٥	١,١٣٧,٩٥٣	١/(١٧)
١٠,٠٥٢	٢٢,٢١٧	
(٥,٠٦٩,٧٩٩)	(٧,٤١٧,٥٠٠)	
		متدفوعات/ استيعادات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
		متدفوعات/ استيعادات لشراء أصول غير ملموسة
		متدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
		متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
		متدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
		متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
		توزيعات أرباح محصلة
		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	إيضاح
٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	رقم
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
(٧٠٠,٧٠٦)	(٤٥٠,٢٩٣)	(٢٦)
(٨٨٧,١٩٥)	(١,٩٦١,٩٠٢)	
(١٩٦,٧٥٥)	١,١١٤,٦٣٧	
(١,٧٨٤,٦٥٦)	(١,٢٩٧,٥٥٨)	
(٢,٤١٩,٩٢٧)	(١,٨٤٩,٩٤١)	(٣١)
٤٩,٤٨٣,١١٧	١٧,٧٤٢,٩٤٨	
٤٧,٠٦٣,١٩٠	١٥,٨٩٣,٠٠٧	
١٠,٢٢٩,٢٣٠	١٠,٩٤١,٣٤٥	(١٢)
٤٧,٤٦٤,٨٩٧	١٥,٦١٩,٩٣٥	(١٣)
٢٠,٥٧٧,٦٧٣	٤٠,٦٨٧,٩١٧	
(٩,٨٨٧,٧١١)	(١٠,٣٣٠,٩٤٥)	(١٢)
(١,٦٩٤,٥٧٧)	(٢,٧٢٩,٧٢٩)	(١٣)
(١٩,٦٢٦,٣٢٣)	(٣٨,٢٩٥,٥١٧)	
٤٧,٠٦٣,١٩٠	١٥,٨٩٣,٠٠٧	

وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :

نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

أرصدة لدى البنوك

أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى

أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الألفي

أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر

أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر

معاملات غير نقدية

مبلغ ٨٦,٦١٢ ألف جنيه مصري قيمة إضافات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول الثابتة خلال الفترة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغير في الأرصدة المدينة والأصول الثابتة والأصول الغير ملموسة

مبلغ ١٠٠,٢٢٤ ألف جنيه مصري قيمة فروق تقييم إستثمارات ماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى احتياطي القيمة العادلة والاستثمارات الماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والاستثمارات الماليه بالتكلفة المستهلكة و الالتزامات الضريبية الموجلة والأرباح المحتجزة

مبلغ ٤٣٨,٧٤١ ألف جنيه مصري قيمة أصول ألت ملكيتها تم تحويلها من قروض وتسهيلات العملاء إلى الأرصدة المدينة خلال الفترة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغير في الأرصدة المدينة وقروض وتسهيلات العملاء

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها .

١. معلومات عامة:

تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٣ الأساسي بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة ٧٨ ش التسعين الجنوبي - مركز المدينة - القاهرة الجديدة ، والبنك مدرج في البورصة المصرية ، ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجاري وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها كافة البنوك وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد ستة وأربعين فرعاً، وقد بلغ عدد العاملين ١٧٩١ موظف في تاريخ القوائم المالية.

تبدأ السنة المالية للبنك ببداية السنة الميلادية في أول يناير وتنتهي في ٣١ من ديسمبر.

يعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المجمعة للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦ بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٢٦.

ملخص السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس الإدارة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذلك وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأغوات المالية" الصادر من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩، و يتم الرجوع لمعايير المحاسبة المصرية فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذه القواعد و التعليمات .

وأعد البنك القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي للبنك فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الاضمحلال .

تم تجميع القوائم المالية للشركات وفقاً لأخر قوائم مالية للشركات التابعة في ٣١ مارس ٢٠٢٦.

ب - أسس تجميع القوائم المالية

ب/١ - الشركات التابعة:

- الشركات التابعة هي المنشآت التي يمتلك البنك بصورة مباشرة أو غير مباشرة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى.
- يتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة بالقوائم المالية المجمعة للبنك وذلك اعتباراً من تاريخ بداية السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن ممارسة حقوق تلك السيطرة.
- تم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وفيما يلي بيان بالشركات التابعة والشقيقة والاستثمارات المباشرة وغير مباشرة التي للبنك سيطرة عليها والتي تم تجميعها بالقوائم المالية المجمعة للبنك (الشركة القابضة) في ٣١ مارس

٢٠٢٦ :

نسبة المساهمة %	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	نسبة المساهمة %	٣١ مارس ٢٠٢٦	
بأنف جنيه مصري	بأنف جنيه مصري			
٩٩.٩٩	٤١٠,٩٧٩	٩٩.٩٩	٤١٠,٩٧٩	شركة إيجيبت كابيتال القابضة
٩٩.٩٩	٥,٠٠٠	٩٩.٩٩	٥,٠٠٠	العالمية القابضة للاستثمارات المالية
٩٩.٩٩	١٤,٩٩٩	٩٩.٩٩	١٤,٩٩٩	شركة بيتا المالية القابضة
٣٩.٥٠	١١,٨٥٠	٣٩.٥٠	١١,٨٥٠	المصرية للاستثمارات العقارية
٣٩.٥٠	٩٩	٣٩.٥٠	٩٩	شركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية
٠.٠٥٠	٣	٠.٠٥٠	٣	ايجيبت كابيتال العقارية
٨٥.١٣٩	١٧٠,٢٧٩	٨٥.١٣٩	١٧٠,٢٧٩	شركة EFS Financial Solutions

• نبذة مختصرة عن أنشطة المجموعة :

➤ شركة ايجيبت كابيتال القابضة :

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ الشركة العالمية القابضة للتنمية والاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ شركة بيتا المالية القابضة للاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ شركة المصري للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة إيه بيتا للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة ايجيبت كابيتال للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة EFS Financial Solutions:

انشأت طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وخاضعة لأحكام قانون سوق المال و تم قيدها بالسجل التجاري و حصلت على ترخيص مزولة النشاط من الهيئة العامة للرقابة المالية

ويتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء. ويتم قياس الأصول المكتتاه القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول بما في ذلك الأصول والالتزامات المحتملة المكتتاه القابلة للتحديد على أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لذلك الصافي يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

ب/٢ - المعاملات المستعدة عند تجميع القوائم المالية

عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحوّل . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة وتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة وفقاً لأخر ميزانية معتمدة.

ب/٣ - المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة ، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل ، وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المكتتاه والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

ب/٤ - الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠ % إلى ٥٠ % من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الشقيقة أولاً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقاً لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقضاً أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء .

ج- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د- ترجمة العملات الأجنبية

د/١ - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك .

د/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات والفرق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافي الاستثمار.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثماراً مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثماراً مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل).

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثماراً مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ - أدون الخزنة

يتم الاعتراف الأولى بأدون الخزنة بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة العادلة مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

و- الأصول والالتزامات المالية

و/١ - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبيعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، وقروض ومديونيات ، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، استثماراً مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

- الإلتياث والقياس المبدئي:

جميع الإضافات والاستبعادات للأصول المالية يتم إثباتها في تاريخ العملية، و هو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل و ان الإضافات والاستبعادات هي إضافة واستبعاداً للأصول المالية والتي تتطلب تسليم الأصول خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو الأعراف حسب أعراف السوق.

يتم قياس الأصول أو الالتزامات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة المضافاً إليها، في حالة البند الغير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى الاقتناء أو الإصدار.

- التصنيف:

عند الإثبات المبدي، يتم تصنيف الأصول المالية كقياسها: بالتكلفة المستهلكة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى الاحتفاظ بالأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

ينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة التدفقات النقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية، وينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للبنك اختيار لا رجعه فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

تمثل القروض و المديونيات أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

* الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.

* الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ويمكن تلخيص ماسبق فيما يلي :

الخصائص الأساسية	نموذج الأعمال	الأصل المالي
• يتمثل الهدف من نموذج الأعمال في الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية لأصل مبلغ الاستثمار والعوائد. • البيع هو حدث عرضي إستراتيجي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الأداة المالية أو لن ينتج عن البيع تغييرات جوهرية في التدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بالأصل المالي، أو البيع لإدارة مخاطر تركيز الائتمان. • أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة.	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.	الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة.
• كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. • مبيعات مرتفعة نسبياً (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال للأصل المالي المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
• هدف نموذج الأعمال ليس الإحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. • تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. • إدارة الأصول المالية بمعرفة الإدارة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر • تلافياً للتضارب المحاسبي (الأدوات المالية المركبة). • شروط تبويب الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة-إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة-تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع).	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* الخسائر الائتمانية المتوقعة:

تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغيراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المصري ٢٦ المتعلق بالأدوات المالية، الأثبات والقياس. المعيار الجديد يؤدي إلى تغيرات أساسية في محاسبة الأصول المالية وبعض جوانب محاسبة الالتزامات المالية. فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية والناجمة عن اعتماد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩:

يطبق البنك نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة و أدوات الدين المصنفة كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاثية التالية وذلك على أساس التغير في جودة التصنيفات الائتمانية منذ الاعتراف المبني لهذه الأصول:

- المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً
- بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهريّة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبني، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.
- المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية على مدى العمر - غير مضمحلة ائتمانياً - بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهريّة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبني، و لكنها ليست مضمحلة ائتمانياً، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.
- يتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات أعداد تقييم للعملاء استناداً على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولاً إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل؛ علماً بأنه يتم تصنيف عملاء الائتمان على أساس فردي (Individual) وفيما يتعلق بمحفظة التجزئة المصرفية ومدينو شراء أصول والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من خلال المنتجات المختلفة ذات الخصائص المتشابهة يتم تقييمها واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على أساس مجمع (Collective) واستناداً على البيانات بالسوق.
- يتم الاعتماد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على نموذج التصنيف الائتماني المتعاقد معه واستناداً على المعادلة التالية:
(معدل احتمالية الإخفاق X معدل الخسارة عند الإخفاق X الرصيد عند التعثر) ويتم قياسه على أساس فردي أو مجمع هذا ويتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أعداد تقييم للعميل استناداً على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولاً إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل مع احتساب معدل الخسارة عند الإخفاق وذلك على مستوى كل تسهيل بالإضافة إلى أن معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) يمثل الخسارة في الجزء المكشوف بعد استبعاد معدل الاسترداد المتوقع (القيمة الحالية لما يمكن استرداده من قيمة الاستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوماً على القيمة عند التعثر * ١ - معدل الاسترداد"، ويتم احتساب هذا المعدل لكل تسهيل بشكل فردي) هذا ويتم الاعتماد بالأساس في الاحتساب على محاور أساسية موضحة على النحو التالي:
- التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي (Cash flow).
- الضمانات المقابلة للتسهيل (Collateral).
- الرافعة المالية للمقترض "Financial Leverage".
- أية التزامات على المنشأة ذات أولوية في السداد عن دين مصرفنا.
- يتمثل الرصيد عند التعثر (E.A.D) في الرصيد المستخدم في تاريخ إعداد المركز مضافاً إليه المبالغ التي قد يتم استخدامها في المستقبل من قبل العميل.

-المعايير الخاصة بتصنيف عملاء الائتمان فيما بين ٣ المراحل:

وتشمل أسس التصنيف لمحفظة عملاء الائتمان وفقاً للمعايير الكمية والمعايير النوعية المحددة من البنك المركزي واستناداً على خبرة القائمين على الإدارة؛ وبناءً عليه تم تصنيف جميع العملاء بناءً على المعايير التالية:

المرحلة الأولى:

تشمل هذه المرحلة جميع العملاء المنتظمين في السداد مع عدم وجود أية متأخرات في السداد وتلك التي لا يتوافر فيهم أي من المعايير الواردة في المرحلة الثانية والثالثة وبالنسبة لعملاء ائتمان الشركات الكبرى والمشروعات المتوسطة يتم إدراج العملاء المصنفين من درجة مخاطر (١-٦).

المرحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة العملاء الذين شهدوا ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الائتمان ويتم التصنيف في هذه المرحلة بناءً على المعايير التالية: -

البيان	معايير كمية	معايير نوعية
قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	• إذا تأخر المقرض عن سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٣٠ إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق. * • جميع العملاء بدرجة الجدارة الائتمانية ٧ (مخاطر تحتاج لناية خاصة) • انخفاض في الجدارة الائتمانية للمقرض ثلاثة درجات مقارنة بدرجة الجدارة الائتمانية للعميل عند بداية التعامل مع مصرفنا	• زيادة كبيرة بسعر العائد مما قد يؤثر سلباً على نشاط المقرض ويؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية. • تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقرض. • طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقرض. • تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية. • تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقرض. • العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية.
قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وقروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	• أظهر سلوك المقرض تأخر معتاد في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد وبفترات تأخير من يوم واحد أقصى ٣٠ يوم * • متأخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهراً السابقة.	• تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقرض.

المرحلة الثالثة:

تشمل هذه المرحلة القروض والتسهيلات التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها (العملاء غير المنتظمين) والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ ويتم التصنيف استناداً على المعايير التالية:

البيان	معايير كمية	معايير نوعية
قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	• درجات تصنيف ائتماني ٨، ٩، ١٠. • و/أو تأخر المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد أقساطه التعاقدية.	• تعثر المقرض مالياً. • اختفاء السوق للنشاط للأصل المالي أو أحد الأدوات المالية للمقرض بسبب صعوبات مالية.
قروض المشروعات الصغيرة والصغيرة جداً والمتناهية الصغر.	• تأخر المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	• احتمال أن يدخل المقرض في مرحلة الإفلاس أو إعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. • إذا تم شراء أصول المقرض المالية بخضم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.
قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	• تأخر المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	• وفاة أو عجز المقرض.

-تم تعديلها بناءً على منشور البنك المركزي لتصبح ١٨٠ يوم.

حيث صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢١ و الذي نص على أولاً: بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة:

١. يتم ادراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة في حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية، في حالة وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة (وذلك بدلا من ٩٠ يوم وفقاً للتعليمات الحالية).

٢. بالنسبة للعملاء السابق ادراجهم بالمرحلة الثالثة لوجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (٩٠) يوم، يتم ترقيتهم إلى المرحلة الثانية إذا كانت المستحقات تقل عن ١٨٠ يوم، مع استمرار الاحتفاظ بالخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة لهؤلاء العملاء.

٣. يتم ترقية العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية في حالة استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية وسداد العوائد المستحقة المجنية / المهمة (حسب الأحوال) والانتظام في السداد لمدة ٩٠ يوم.

ثانياً: بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة - المنتظمة في السداد وفقاً للمركز في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ - وجاء تعرضهم نتيجة لتداعيات الأزمة الحالية: يتعين ترقية هؤلاء العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية مع التأكيد على استمرار حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المرحلة الثالثة، إلى أن يقوم العملاء باستيفاء كافة شروط الترتي وفقاً للتعديلات الواردة بالبند أولاً بعاليه، حتى يتسنى حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المرحلة الثانية. ثالثاً : يتم تطبيق كافة ما سبق لمدة ١٨ شهراً اعتباراً من ١٤ ديسمبر ٢٠٢١

تحديد مفهوم التعثر وتعديل تصنيف العميل ونقله إلى المرحلة الثالثة "Stage ٣" يعد جزء لا يتجزأ من دور إدارة المخاطر والذي يتضمن معايير كمية ومؤشرات نوعية أخرى وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم "٩" بالفقرة رقم (B٥.٥.٣٧).

- الخسائر الائتمانية المتوقعة للديون غير المنتظمة:

يتم اتباع أي من الأسس التالية لاحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) وذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) للعملاء غير المنتظمين:

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية طبقاً لاتفاقات التسويات / الجدولة المبرمة.
- القيمة الحالية للضمانة القائمة بعد استبعاد المصروفات القضائية الخاصة بالتنفيذ.
- معدلات الإخفاق التاريخية.

• تقييم نموذج الاعمال

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصول من خلاله على مستوى محفظة الاعمال ؛و هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الاعمال و طريقة تقديم المعلومات الى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي تم اخذها بعين الاعتبار:

- السياسات و الأهداف المحددة لمحفظة الاعمال و التطبيق العلمي لتلك السياسات. وبالأخص ما اذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول و الاحتفاظ بها لغرض السيولة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الاعمال و (الأصول المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الاعمال ذلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر و معدل تكرار المبيعات و قيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة ، و أسباب تلك المبيعات ، بالإضافة الى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية بالرغم من ذلك ،فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن اخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة ، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الأصول المالية بالإضافة الى كيفية تحقيق التدفقات النقدية .
- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة او التي يتم ادارتها والتي يتم تقييم أداها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و لا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية و بيع الأصول المالية.

تقييم ما اذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ القائم:

لأغراض هذا التقييم يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للأصول المالية عند اثبات المبدئي. يتم تحديد (الفائدة) على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقد و المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم و ذلك خلال فترة معينة من الزمن او المخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (مثال: مخاطر السيولة و التكاليف الإدارية)، و كذلك هامش الربح.

ويوجد لدى البنك ٣ نماذج اعمال تتمثل في نموذج الاعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية ونموذج الاعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع ونماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة-إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة-تعظيم التدفقات النقدية عن الطريق البيع).

• إعادة التصنيف

لا يتم تصنيف الأصول المالية بعد اثباتها المبدئي ، الا في حالة تغيير البنك لنموذج الاعمال لإدارة الأصول المالية.

و/٢ - الإلتزامات المالية

- يتم تسجيل وقياس الإلتزامات المالية بشكل عام بالتكلفة المستهلكة.
- إذا كان هدف نموذج الأعمال لدى البنك هو الاعتراف بالإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ففي هذه الحالة يتم قياس هذه النوعية من الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة وتسجل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الأرباح والخسائر أما التغيرات الناتجة عن مخاطر الإنتمان المرتبطة بالبنك ذاته بتلك الإلتزامات فيتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ولا يعاد ترجيلها إلى قائمة الأرباح والخسائر حتى في حال تحقق تلك المبالغ أو التخلص من الإلتزامات.

وفي جميع الأحوال لايجوز إعادة تصنيف الإلتزامات المالية.

٣- الاستبعاد:-

الأصول المالية

يقوم البنك باستبعاد الأصول المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي او قامت بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية وفقاً للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية والملكية المتوقعة بالأصل المالي الذي تم نقله او عندما يقوم البنك بنقل او بقاء جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

عند استبعاد الأصول المالية ، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للأصل المالي او (القيمة المدرجة بجزء الأصل المالي المستبعد) ومجموع (المقابل المستلم) بما في ذلك أي صل جديد تم اقتناؤه مخصوم منه أي التزم جديد مفترض و أي مكسب او خسارة متراكمة تم اثباته في الدخل الشامل يتم اثباته في الأرباح او

الخسائر. اعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٩ لا يتم إثبات أي مكسب/خسارة مثبتة في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بأسهم حقوق الملكية في قائمة الأرباح و الخسائر عند استبعاد تلك الأسهم. يتم إثبات أية فوائد للأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة لاستبعاد التي يتم انشاؤها أو الاحتفاظ من قبل البنك كأصل أو التزام منفصل.

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية، يقيم البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصول المالية المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً في حالة وجود اختلافات جوهرياً في التدفقات النقدية، فتعتبر الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصول المالية الأصلية قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الأصول المالية الأصلية و يتم إثبات الأصول المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

يتم استبعاد الأصل المالي (كلية وجزئية) عند:

- انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل و لكنه تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري الى طرف ثالث بموجب (ترتيب سداد) سواء قيام البنك بنقل جميع المخاطر و المنافع الجوهرية المتعلقة بالأصل أو عندما لم يتم بنقل أو إبقاء المخاطر و المنافع الجوهرية للأصول و لكنه قام بنقل السيطرة على الأصول.

الالتزامات المالية

- يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يكون الالتزام تم أخلائه أو ألفائه أو انتهاء مدته.

ز - المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

ح - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.
- يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر نصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.
- ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أي مما يلي:

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متبناً بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.

- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية، وكذلك أهداف إدارة الخطر والاستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

ح/١ - تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى.

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد". ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة".

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافي دخل المتاجرة".

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار السنة حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

ح/٢ - تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة".

ويتم ترجيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة". وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية،

تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

ح/٣ - تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية.

ح/٤ - المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط - الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤهلة

بالنسبة للأدوات التي تُقاس بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة في تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم)، إلا إذا كان الاستدلال على القيمة العادلة للأداة في تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار مُعينة للمعاملات في الأسواق أو باستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق مُعينة ولذلك يتم الاعتراف الأولى بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتي قد تختلف عن سعر المعاملة.

وفي هذه الحالة لا يتم الاعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف "أرباح وخسائر اليوم الأول")، بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الالتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الاعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدى، وذلك إما باستهلاكها على عمر الأداة المالية المقنتاة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت، أو بأن يؤجل الاعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات أسواق معينة، أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معينة للأداة عندئذ يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة.

ي - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضطحة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعَلَى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥٪ من أقساط الجدولة وبعد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العمل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالي قبل الجدولة.

ك - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضطحة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها.

ل - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

م - اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول المالية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) ببند منفصل ضمن الالتزامات الأخرى، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

ن - اضمحلال الأصول المالية

ن/١ - الأصول المالية المشتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر اضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقدير السنة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه السنة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً. كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال لكل أصل مالي على حدة إذا كان ذو أهمية منفردة، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي:

إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية

إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير اضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع. إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عنفد ضم الأصل إلى المجموعة. ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر اضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر اضمحلال ويتم الاعتراف بعبء اضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار يحمل معدل عائداً متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. ولأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك. ولأغراض تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجربها البنك أحياناً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير اضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في السنة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل. كما يؤخذ في الاعتبار بأن البنك يقوم الاعتماد على احد الطرق الفنية في قياس القيمة العادلة للاستثمارات التي لا يتوافر لها سعر سوقى.

يقوم البنك بإعادة تقييم أذون وسندات الخزنة (المحتفظ بها لغرض المتاجرة / المتاحة للبيع) بالعملة المحلية بصفة يومية حيث يتم التسعير وفقاً لأسعار الإغلاق السائدة بالسوق الثانوي بنهاية كل يوم عمل حيث يتم تسعير الأدوات المالية التي يتم تداولها بالسوق الثانوي وفقاً لسعر الإغلاق (Market to Market) وفى حالة عدم توافر بيانات كافية عن أسعار السوق يتم استخدام نموذج للتسعير (Mark to Model) وفقاً للمحددات والشروط الواردة بتعليمات البنك المركزي المصري في هذا الخصوص. وكذا نظام العمل والسياسة الخاصة بقطاع مخاطر السوق ويتم إعادة تقييم الأدوات المالية بالعملة الأجنبية (المحتفظ بها لغرض المتاجرة / المتاحة للبيع) بنفس النماذج السابق نكرها بنهاية كل ربع .

ب- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ج- الأصول غير الملموسة

ج/١ برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية، يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

ج/٢ الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص و منافع عقود الإيجار إن وجدت وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها (تتراوح ما بين ٣٣.٣٣٪ إلى ١٠٠ ٪) ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

ف - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مزارع المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوقة بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة المالية التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي:

المباني والإنشاءات	٤٠ سنة
أعمال تجهيزات وتكييفات	٥ - ١٠ سنوات
خزائن حديدية	٢٠ سنة
آلات تصوير وفاكس	٨ سنوات
سيارات ووسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة كهربائية	١٠ سنوات
أجهزة كهربائية (تليفون محمول)	٣ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي	٣ سنوات
أثاث	١٠ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً.

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات

من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص - أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالي ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصرفيات المقدمة بما في ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الالتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذي لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاء لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال) ، والتأمينات والفهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصرفيات) تشغيل أخرى. وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال في أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك بالإنخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل في تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

ق - اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسارة اضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير اضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ر - الإيجارات

ر/١ - الاستئجار

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر/٢ - التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالي وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للممتأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزينة وأوراق حكومية أخرى.

ت - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام. وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة للبند من داخل هذه المجموعة. ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصرفيات) تشغيل أخرى. ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدرة الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام . دون تأثره بمعدل الضرائب الساري . الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ث - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدّم لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصرفيات) تشغيل أخرى .

ج - مزايا العاملين

ج/١ - التزامات المعاشات

يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يوليو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسرى أحكام هذا الصندوق و تعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك وفروعه بجمهورية مصر العربية.

ويلتزم البنك بأن يؤدي إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقاً للائحة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد على البنك أي التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلى تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته، ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتببات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن السنة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم. ويتم المحاسبة عن التزامات البنك بسداد مزايا المعاش باعتبارها نظم اشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ التزام إضافي على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

ح/٢ - التزامات مزايا ما بعد انتهاء الخدمة الأخرى - الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتعاقدين فيما بعد انتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن التزام الرعاية الصحية باعتباره نظم اشتراكات محددة.

ذ - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة المالية كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي. ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ض - الاقتراض

يتم الاعتراف بالقرض الذي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ظ - رأس المال

ظ/١ - تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ظ/٢ - توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة المالية التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون، ولا يعترف بأي التزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة في الأرباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها.

ظ/٣ - أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس المال يتم خصم مبلغ الشراء من إجمالي حقوق الملكية، حيث يمثل تكلفة أسهم خزينة وذلك حتى يتم الغاؤها، وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية.

غ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك

ر - أرقام المقارنة:

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

٢. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والمراقبة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتمهدهاته، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي ترتب عليها أن تشمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضا في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

أ/١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي:

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق
- خطر الإخفاق الافتراضي.

وتتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة. يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخليا وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسؤولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعا للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا. ويقوم البنك دوريا بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر.

على سبيل المثال، بالنسبة للقرض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلا بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع الدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزينة والأوراق الحكومية الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون الحكومية، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوي المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببندو المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقرضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم البنك بوضع قواعد استثمارية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري
 - رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع
 - رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية
- وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات. يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المضطأة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

المشتقات

يحفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإبداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم.

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للمعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

٣/١ سياسة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح ١/١) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان الشحمة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالي في نهاية السنة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة.

ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		٣١ مارس ٢٠٢٦		تقييم البنك
مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	
١٨.١٤%	٩٠.٤١%	١٦.٠٦%	٩١.٩٣%	ديون جيدة
١١.٥١%	٤.٥١%	٩.٣٤%	٣.٤٧%	المتابعة العادية
٢٠.١٨%	٢.٦٦%	٨.١٧%	١.٥٢%	المتابعة الخاصة
٥٠.١٧%	٢.٤٢%	٦٦.٤٢%	٣.٠٨%	ديون غير منتظمة
١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقرض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات. ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

٤/ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح ١/، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة. ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان.

أولاً: أسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات:

تصنيف البنك المركزي	مدلول التصنيف	نسبة المخصص	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١%	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١%	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢%	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢%	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة جداً	٣%	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥%	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠%	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠%	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠%	٤	ديون غير منتظمة

ثانياً: أسس تصنيف القروض الصغيرة وفقاً للأنشطة الاقتصادية

شروط التصنيف	قروض منتظمة	قروض غير منتظمة		
		دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	رديئة
مدة التأخر في السداد	—	سنة أشهر	تسعة أشهر	اثنا عشر شهراً
المخصص	٣%	٢٠%	٥٠%	١٠٠%

أ- الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١٩,٣٠٨,٠٦٥	١٠,٩٤١,٣٤٥	نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي
(١٢,٦٤٣)	(١٤,٠١٨)	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٢٠,٩٧٨,٢٨٠	١٥,٦٢٠,٠٤٤	- ارصدة لدى البنوك
(٢٢,١٤٨)	(٤,٦٣٣)	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٢,٧٠٨,٨٥٤	٢,٥٦٩,٥٣٠	- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر: أدوات دين
		قروض وتسهيلات للعملاء
		- قروض لافراد:
		- حسابات جارية مدينة
٥٢٦,٥٠٥	٥٠٣,٥١٥	- بطاقات ائتمان
٤١١,٦٨٨	٤٥٥,٩١٠	- قروض شخصية
١١,٥٩٤,٥٨٧	١٣,١٧٧,٩٩٥	قروض عقارية
١,٢٨٠,٢٤٩	١,٢٨١,٨٠٤	- قروض لمؤسسات:
		حسابات جارية مدينة
٤٥,٨٣٦,٠٤٤	٥٠,٢٣٩,٨٣٣	قروض مباشرة
١٧,١٩٦,٢٦٤	١٨,٥٩١,٢٨٣	قروض مشتركة
٩,٦٧١,٢٦٠	١٠,٣٢٩,٥٥٠	<u>يخصم : إيرادات تحت التسوية</u>
(١٤١,٠٥١)	(١٥٠,١٣٢)	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
(٢,٤٣٤,٧٦٣)	(٣,٠٧٢,٦٦٢)	قروض وتسهيلات للبنوك
٥,١٠٤,٢٦١	٨,٩٩٠,٠٧٣	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
(٣٢,٩٢٩)	(٩١,١٦٢)	مشتقات مالية
-	٦٢,٣٩٤	استثمارات مالية: أدوات دين من خلال الدخل الشامل و بالتكلفة المستهلكة
٦٥,٤٢٨,٤٦٠	٨٠,٩٦٦,٢٢٢	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
(٥٦,٣٠٦)	(٧٣,٧١٢)	أصول أخرى (عوائد مستحقة)
٢,٥٦٥,٧١٥	٢,٣٠٣,٤٤٣	
١٩٩,٩١٠,٣٩٢	٢١٣,٦٢٦,٦٢٢	الإجمالي

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٠,٦٣٤,٠٣٤	٢١,٤٤٦,٣٣٦	خطابات ضمان
٩,٨١٠,٧٦٨	١٢,٤٨٤,٠٦٣	الاعتمادات المستندية (استيراد)
١,٣١٥,٨٩٩	١,٦٤٩,٧٠٩	الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)
١,٧٣٩,٢٤٨	٢,٢١٦,٨٤٧	اوراق مقبولة الدفع
(٩,٦٨١,٢٦٥)	(١٠,٤٩٢,٦٣٤)	يخصم : غطاءات نقدية
٢٣,٨١٨,٦٨٤	٢٧,٣٠٤,٣٢١	الصافي
٤,٧٧٣,٨٨٥	٣,٧٠٨,٢٨٣	ارتباطات غير قابلة للإلغاء عن تسهيلات ائتمانية
٢٨,٥٩٢,٥٦٩	٣١,٠١٢,٦٠٤	إجمالي

قروض وتسهيلات للعملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٨٣,٥٦٦,٦٠٦	٩٠,٥١٤,٤٤٢	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
٨٤٩,١٧٥	١,١٥٠,٦١٨	متأخرات ليست محل اضمحلال
٢,١٠٠,٨١٧	٢,٩١٤,٨٣١	محل اضمحلال
٨٦,٥١٦,٥٩٧	٩٤,٥٧٩,٨٩١	الإجمالي
(١٤١,٠٥١)	(١٥٠,١٣٢)	يخصم: إيرادات تحت التسوية
(٢,٤٣٤,٧٦٣)	(٣,٠٧٢,٦٦٢)	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٨٣,٩٤٠,٧٨٤	٩١,٣٥٧,٠٩٦	الصافي

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة التورية في ٣١ مارس ٢٠٢٦ (تابع)

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال.

ويتم تقييم الجردة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع الى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

الف جنيه مصري

٣١ مارس ٢٠٢٦

مؤسسات

أفراد

التقييم

إجمالي القروض
والتسهيلات للعملاء

قروض مشتركة

قروض مباشرة

حسابات جارية مدينة

قروض عقارية

قروض شخصية

بطاقات التئمان

حسابات جارية مدينة

٨٦,٣٠,٧٥٨

٧,٦٣٩,٧٥٨

١٧,٩٧٤,٣٩١

٤٦,١٧٠,١٣٠

١,٣٥٩,٣٦٠

١٢,١١١,٥٧٥

٣٧٢,١٢٩

٥٠٣,٥١٥

٤,٤٨٣,٦٨٤

١,٢٣٢,٠٨٢

١,١٩٤,٧٨٣

٢,٠٥٦,٣٢٠

-

-

-

-

١- جيدة
٢- المتابعة العادية

٩٠,٥١٤,٤٤٢

٨,٨٧٢,٨٤٠

١٩,١٦٨,٦٧٤

٤٨,٢٣٦,٤٥٠

١,٢٥٩,٣٦٠

١٢,١١١,٥٧٥

٣٧٢,١٢٩

٥٠٣,٥١٥

الإجمالي

الف جنيه مصري

مؤسسات

أفراد

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

إجمالي القروض
والتسهيلات للعملاء

قروض مشتركة

قروض مباشرة

حسابات جارية مدينة

قروض عقارية

قروض شخصية

بطاقات التئمان

حسابات جارية مدينة

التقييم

٧٧,٣٨٩,٠٩٩

٦,٧٦٧,٨٢٩

١٦,٣٦٣,٣٤٢

٤١,٢٨٥,٨٨٣

١,٣٦٨,٤٨٠

١٠,٨٣٢,٨٣٦

٣٤٤,٢٢٣

٥٢٦,٥٠٥

١- جيدة
٢- المتابعة العادية

٦,١٧٧,٥٠٧

٢,٧٢٧,١٠٥

٧٧٠,٤٣٤

٢,٦٧٩,٩٦٨

-

-

-

-

٨٣,٥٦٦,٦٠٦

٩,٤٩٤,٩٣٣

١٧,١٣٣,٧٧٦

٤٢,٩٦٥,٨٥٢

١,٢٦٨,٤٨٠

١٠,٨٣٢,٨٣٦

٣٤٤,٢٢٣

٥٢٦,٥٠٥

الإجمالي

الإيضاحات المتعلقة للقوائم المالية المجمعة التورية في ٣١ مارس ٢٠٢٦ (تابع)

قروض وسهولت للملاء توجد عليها متأخرت وليست محل اضمحلال
مهم القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرت ولكنها ليست محل اضمحلال, إلا إذا توافرت معلومات أخر تفيد عكس , وتمثل القروض والتسهيلات للملاء التي يوجد عليها متأخرت وليست محل اضمحلال والقيمة
المائلة للتمسكيات المتوقعة بها فيما يلي

٢٠٢٦ مارس		التقييم	
الف جنيه مصري		أفراد	
مؤسسات		قروض شخصية	
إجمالي القروض والتسهيلات للملاء		بطاقات الائتمان	
		متأخرات حتى ٣٠ يوم	
		متأخرات من ٣١ إلى ٩٠ يوم	
		الإجمالي	
٨٢٨,٢٦٦	١٩٢,٩١٤	٥١٥,٧٣٦	٥١,٥١٥
٣٢٢,٣٥٣	١,٧٠٦	٢٨٧,٩٩٧	٢٧,٦٨٤
١,١٥٠,٦١٨	١٩٤,٦٢٠	٨٠٣,٧٣٣	٧٩,١٩٩

٢٠٢٥ ديسمبر		التقييم	
الف جنيه مصري		أفراد	
مؤسسات		قروض شخصية	
إجمالي القروض والتسهيلات للملاء		بطاقات الائتمان	
		متأخرات حتى ٣٠ يوم	
		متأخرات من ٣١ إلى ٩٠ يوم	
		الإجمالي	
٦٠٥,٨٣٩	١٧٥,٦١٩	٣٥١,١٢٨	٤٦,٣٦٨
٢٤٣,٣٣٧	٧٠٨	٢٠٩,٠٣٢	٢,٩٦٤
٨٤٩,١٧٥	١٧٦,٣٢٧	٥٦٠,١٦٠	٦٣,٣٣٢

قروض وتسهيلات للعملاء محل اضمحلال بصفته متفردة

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفته متفردة قبل الاخذ في الاعتبار التفتقات النقدية من الضمانات مبلغ ٢,٩١٤,٨٣١ ألف جنيه في ٣١ مارس ٢٠٢٦ مقابل مبلغ ٢,١٠٠,٨١٧ ألف جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفته متفردة وقد بلغت اجمالي القيمة المالية للضمانات مبلغ ٢٩٠,٢٢٥ ألف جنيه

٣١ مارس ٢٠٢٦

ألف جنيه مصري

مؤسسات

أفراد

التقييم

إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء

قروض مباشرة

حسابات جارية مدنية

قروض عقارية

قروض شخصية

بطاقات ائتمان

قروض محل اضمحلال بصفته متفردة

الإجمالي

ألف جنيه مصري

مؤسسات

أفراد

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء

قروض مباشرة

حسابات جارية مدنية

قروض عقارية

قروض شخصية

بطاقات ائتمان

التقييم

قروض محل اضمحلال بصفته متفردة

الإجمالي

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء. وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التي تم إعادة التفاوض بشأنها (هو رصيد صافي المديونية للعملاء الذين تم تسوية مديونياتهم) مبلغ ٨٦٢,٥٤٢ ألف جم (فقط ثمانمائة و اثنان و ستون مليون و خمسمائة و اثنان و اربعون ألف جنيه) مصرياً في ٣١ مارس ٢٠٢٦

٦- أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقاً لوكالات التقييم في آخر الفترة المالية.

القيمة بالألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	استثمارات في أوراق مالية
استثمارات في أوراق مالية (أدوات دين)	استثمارات في أوراق مالية (أدوات دين)	
٦٦,٤٣٠,٢٢٨	٨٢,٠٠٣,٦٧٩	تقييم الإجمالي
٦٦,٤٣٠,٢٢٨	٨٢,٠٠٣,٦٧٩	

٧-أ تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

- القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية، عند اعداد هذا الجدول ، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

ألف جنيه مصري

الإجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى	
١٠,٩٤١,٣٤٥	٦٥,٦٥٥	١٥٠,١٢٣	١٠,٧٢٥,٥٦٨	نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي
(١٤,٠١٨)	-	-	(١٤,٠١٨)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
١٥,٦٢٠,٠٤٤	-	-	١٥,٦٢٠,٠٤٤	ارصدة لدى البنوك
(٤,٦٣٣)	-	-	(٤,٦٣٣)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٢,٥٦٩,٥٣٠	-	-	٢,٥٦٩,٥٣٠	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر
				قروض وتسهيلات للعملاء :
				قروض لافراد:
٥٠٣,٥١٥	١٧,٤٩٤	٢٩,٨٠٢	٤٥٦,٢١٩	حسابات جارية مدينة
٤٥٥,٩١٠	٣٨,١٣٤	١٣٢,٤٦٤	٢٨٥,٣١٣	بطاقات ائتمان
١٣,١٧٧,٩٩٥	٩٦٦,٩٠٤	٣,٠٧٩,٣٨٣	٩,١٣١,٧٠٩	قروض شخصية
١,٢٨١,٨٠٤	٢٥٢,٠٤٧	٢٥١,٦٠٤	٧٧٨,١٥٣	قروض عقارية
				قروض لمؤسسات:
٥٠,٢٣٩,٨٣٣	٣٥١,٥٤٢	٩,٩٤٧,١١٧	٣٩,٩٤١,١٧٥	حسابات جارية مدينة
١٨,٥٩١,٢٨٣	٦٢٧,٨٦٦	٣,٤٧٩,٦٢٤	١٤,٤٨٣,٧٩٣	قروض مباشرة
١٠,٣٢٩,٥٥٠	٢٢٢,٣٨٧	٨٦٢,٣٢٦	٩,٢٤٤,٨٣٧	قروض مشتركة
(١٥٠,١٣٢)	-	-	(١٥٠,١٣٢)	يخصم : إيرادات تحت التسوية
(٣,٠٧٢,٦٦٢)	(١٤١,٨٩٥)	(٦٣٨,٩٤٢)	(٢,٢٩١,٨٢٥)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٨,٩٩٠,٠٧٣	-	-	٨,٩٩٠,٠٧٣	قروض و تسهيلات للبنوك
(٩١,١٦٢)	-	-	(٩١,١٦٢)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٦٢,٣٩٤	-	-	٦٢,٣٩٤	مشتقات مالية
				استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر:
٥٠,٠١٧,٥٥٠	-	-	٥٠,٠١٧,٥٥٠	- أدوات دين
				استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
٣٠,٩٤٨,٦٧٢	-	-	٣٠,٩٤٨,٦٧٢	- أدوات دين
(٧٣,٧١٢)	-	-	(٧٣,٧١٢)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٣,٣٠٣,٤٤٣	١٠,٨٤١	٣٥,١٦١	٣,٢٥٧,٤٤٠	أصول أخرى(عوائد مستحقة)
٢١٣,٦٢٦,٦٢٢	٢,٤١٠,٩٧٥	١٧,٣٢٨,٦٦٢	١٩٣,٨٨٦,٩٨٥	الإجمالي

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل لأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

ألف جنيه مصري	قطاع	قطاع	قطاع	قطاع	
الإجمالي	الأفراد و الأنشطة الأخرى	عالم خارجي ومعاملات دولية	خاص	حكومي	
١٠,٩٤١,٣٤٥	-	-	-	١٠,٩٤١,٣٤٥	نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي
(١٤٠,١٨)	-	-	-	(١٤٠,١٨)	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
١٥,٦٢٠,٠٤٤	-	١١,٤١٣,٦٧٤	-	٤,٢٠٦,٣٧٠	الرصدة لدى البنوك
(٤,٦٢٣)	-	-	-	(٤,٦٢٣)	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٢,٥٦٩,٥٣٠	-	-	-	٢,٥٦٩,٥٣٠	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر:
					قروض وتسهيلات للعملاء :
					قروض لأفراد:
٥٠٣,٥١٥	٥٠٣,٥١٥	-	-	-	حسابات جارية مدينة
٤٥٥,٩١٠	٤٥٥,٩١٠	-	-	-	بطاقات ائتمان
١٣,١٧٧,٩٩٥	١٣,١٧٧,٩٩٥	-	-	-	قروض شخصية
١,٢٨١,٨٠٤	١,٢٨١,٨٠٤	-	-	-	قروض عقارية
					قروض لمؤسسات:
٥٠,٣٢٩,٨٣٢	٤٤,٩٦٢	-	٤٧,٠٨٠,٠٨١	٣,١١٤,٧٩١	حسابات جارية مدينة
١٨,٥٩١,٢٨٣	-	-	١٨,٥٥٤,٩٤٠	٣٦,٣٤٣	قروض مباشرة
١٠,٣٢٩,٥٥٠	-	-	٤,٦٦٩,٥٥٧	٥,٦٥٩,٩٩٣	قروض مشتركة
(١٥٠,١٣٢)	-	-	(١٥٠,١٣٢)	-	يخصم : إيرادات تحت النسوية
(٣٠,٧٢,٦٦٢)	(٢٢,٤٨٣)	-	(٢٠,٣١,٥٧١)	(١٨,٦٠٨)	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٨,٩٩٠,٠٧٣	-	٣,٤١٩,٩٧٦	٢٢٦,٩٣٠	٥,٣٤٣,١٦٦	قروض وتسهيلات للبنوك
(٩١,١٦٣)	-	(١٢,٢٣٠)	(١٦١)	(٧٨,٧٧١)	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٦٢,٣٩٤	-	-	-	٦٢,٣٩٤	مشتقات مالية
					استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:
٥٠٠,١٧,٥٥٠	-	-	١,٤٥٨,٣٦٢	٤٨,٥٥٩,١٨٩	- أدوات دين
					استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
٣٠,٩٤٨,٦٧٢	-	-	-	٣٠,٩٤٨,٦٧٢	- أدوات دين
(٧٣,٧١٢)	-	-	-	(٧٣,٧١٢)	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٣,٣٠٣,٤٤٣	٨٤٥,١٨٦	-	٢٠,٤٣٤	٢,٤٣٧,٨٢٣	أصول أخرى (عوائد مستحقة)
٢١٣,٦٢٦,٦٢٢	١٦,٢٨٦,٨٨٩	١٤,٨٣١,٤٢٠	٦٨,٨٢٨,٤٣٩	١١٣,٦٨٩,٨٧٤	الإجمالي

(ب) خطر السوق

يقوم البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر. ومن ثم يتم تحديد، ومتابعة، وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين، مع العمل على تنظيم عادات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشادته بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلباً على قيم الاستثمارات البنك المحتفظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغرض أغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك.

ب/١ أساليب قياس خطر السوق

وعبما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

- يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناتجة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأوراق المالية، والتي تنشأ بشكل أساسي من خلال الاستثمارات المالية، وتوظف موارد البنك، ومعاملات الصرف الأجنبي، وذلك من خلال متابعة وتقييم التغير في الظروف الاقتصادية والسوقية واحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه، وكذا مبادرات يوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.
- ويطبق البنك الأسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظة المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الرأسمالي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق على حدة ثم جمعها للوصول إلى المتطلب الرأسمالي الإجمالي وذلك وفقاً للصوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.
- كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظة لغرض أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحسابية للتغير في سعر العائد والمحفظة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا احتساب العائد المعرض للمخاطر Earning at Risk والتغير في القيمة الاقتصادية Economic Value في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن.

القيمة المعرضة للمخاطر (Value At Risk)

- يقوم البنك بتطبيق أسلوب " القيمة المعرضة للمخاطر " للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير مخاطر السوق للمراكز القائمة والحد الأقصى للخسارة المتوقعة وذلك وفقاً لعدد من الافتراضات للتغيرات في الظروف السوقية
- القيمة المعرضة للمخاطر هي توقع إجمالي للخسارة المحتملة للمحافظ الحالية الناتجة عن التغيرات غير المواتية للسوق. وهي تعبر الحد الأقصى للخسارة المحتملة للبنك وفقاً لمعامل ثقة محدد (٩٩%) وبالتالي هناك احتمال بدرجة (١%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للمخاطر المتوقعة لفترة احتفاظ (يوم) قبل إغلاق المراكز المفتوحة ويقوم البنك بقياس القيمة المعرضة للمخاطر عن طريق دراسة التغيرات التاريخية لمعدلات العائد وكذا الأسعار التاريخية وكذا مدى الارتباط بأنواع المخاطر المختلفة وفي حالة تجاوز الحدود المقررة الخاصة بالقيم المعرضة للمخاطر يتم استثناء اعتماد لجنة الأصول والائتمانات وإرساء الحدود المقررة بشكل يومي للإدارة العليا للبنك من قبل قطاع مخاطر السوق وعرضها على لجنة المخاطر المتبقية من مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية (standardized approach) وذلك وفقاً للتعليمات الرقابية الصادرة من قبل البنك المركزي المصري في هذا الشأن ويقوم البنك بحساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق وذلك وفقاً للأسلوب المعياري.

إختبارات الضغوط (Stress Testing)

- تمثل إختبارات الضغط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير مواتية بشكل حاد ويتم تصميم إختبارات الضغط بما يلامس نشاطات البنك باستخدام سيناريوهات محددة وتتضمن إختبارات الضغط التي تستخدم في إدارة مخاطر السوق بالبنك، إختبار حساسية سعر العائد، وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج إختبارات الضغط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً

ب/٢ القيمة المعرضة للمخاطر طبقاً لنوع المخاطر

المبلغ بالآلاف جـم			المبلغ بالآلاف جـم			إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر طبقاً لنوع المخاطر
الفترة المالية المنتهية في ٣١/٣/٢٠٢٥			الفترة المالية المنتهية في ٣١/٣/٢٠٢٦			
عالي	متوسط	قليل	عالي	متوسط	قليل	
٣٨١	٥,٧٤٨	٢٣,٠٦٦	٧٢	٧٩٠	٤,٧٩٨	مخاطر أسعار الصرف
٤٠٠,٦٨٢	٤٦٤,٥١٣	٥٤٧,٩٥٢	٤٩١,٨١٧	٧١٤,٣٢٩	١,٣٥٩,٢٠٨	مخاطر أسعار العائد
٣٩٨,٧٥٤	٤٦٢,١٢٤	٥٣٥,١٤٧	٤٨٥,٣٣٤	٦٩٤,٢٢٠	١,٣١٨,٢٦٧	غير أغراض المتاجرة
١٥٢	٢,٥٦٦	١٢,٨٠٥	٥٠,٦٦	١٨,٧٧٢	٥٥,٧٢٥	بغرض المتاجرة
٩١٧	٢,٢٨٦	٣,٠٨٧	٤٥٢	١,٧٦٨	٣,١١٤	مخاطر المحافظ التي تدار بمعرفة الغير
٤١٢,٦٠٤	٤٧٣,٨٨٩	٥٥٠,٠٤٨	٧١٦,٩٠٨	٤٩٥,٠١٩	١,٣٦٤,٢٣٤	إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر
٢,٣١٪	٢,٦٥٪	٣,٠٨٪	٢,١٥٪	٣,١٢٪	٥,٩٣٪	نسبة إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر/ الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية

ب/٣ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية لسعر العائد المعدل في التدفقات النقدية المستقبلية لأداء مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداء وخطر القيمة المائلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

ب/٤ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المعدل في التدفقات النقدية المستقبلية لأداء مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداء وخطر القيمة المائلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الإستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

يتكون بسط النسبة من النقدية، الفائض في الأرصدة الاحتياطية لدى البنك المركزي المصري، شيكات مشتراه و أنون علي الخزنة وأوراق الحكومية المصرية القابلة للتداول و أوراق تجارية مخصومة تستحق الدفع خلال ٣ شهور و تخصم الأصول المرتتهنة أو المقترض. ويتكون مقام النسبة من شيكات و حوالات و خطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع، صافي المستحق للبنوك المحلية وودائع العملاء، ٥٠% من القيمة غير المغطاة نقداً من خطابات الضمان المصدرة و تخصم الالتزامات بالعملة المحلية المغطاة.

د- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي: -

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
 - حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية -التي بدورها تقيس مخاطر السوق والتشغيل والائتمان علي أساس مجمع- ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإدائها لدى البنك المركزي المصري على أساس شهري.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها أية خسائر مرحلة والأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة.

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري

بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد أجزالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و ٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وإلا تزيد القروض (الودائع) المساند عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠ ٪ مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع الأخذ بالضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي و المساند ونسب معيار كفاية رأس المال ٣١ مارس ٢٠٢٦

معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بلز ٢		ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
		٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
رأس المال		٢٤,٢٠٣,٨٣٨	٢٢,٢٨٣,٠٦٤
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)			
رأس المال المصدر ولمدفع		١٨,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٦٠٠,٠٠٠
الاحتياطيات		٢,٥٢٣,٠٠٤	١,٨٦٣,٦٤٦
الأرباح المحتجزة		٢,٢٦٤,٦٦٥	٢,٠٣١,٠٢٧
إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية		٤٩٩,٣٣٧	٦٨٦,٥٤٦
الأرباح المرحلية - ربع سنوية		-	٤,٢٤٤,٦٠٦
حقوق الأقلية		٤٠,٢٣٥	٣٩,٥٢٩
إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى		(٣٣٠,٢٣٢)	(٢٥٣,٨١٨)
إجمالي الشريحة الأولى		٢٢,٩٩٧,٠٠٨	٢٢,٢١١,٥٣٦
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)			
٤٠% من قيمة الاحتياطي الخاص		١٠٠,٠٩٨	١٠٠,٠٩٨
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة		١,١٩٦,٧٣٢	١,٠٦١,٤٢٩
إجمالي الشريحة الثانية		١,٢٠٦,٨٣٠	١,٠٧١,٥٢٧
الاصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر :			
إجمالي مخاطر الائتمان		١٣٣,٤٤٢,١٦٤	١٢٣,٨١١,٥٤٦
قيمة التجاوز لأكبر ٥٠ عميل عن الحدود المقررة مرجحة بأوزان المخاطر		٦,٠٣٤,٤٥٣	٢,٢٨٦,٢٩٦
إجمالي مخاطر السوق		٦٣٧,١٣٠	٥٦٧,٥١٠
إجمالي مخاطر التشغيل		١١,٨٥٢,٤٧١	٨,٩١١,١٩٠
إجمالي		١٥١,٩٦٦,٢١٩	١٣٥,٥٧٦,٥٤٢
معيار كفاية رأس المال متضمنة الدعامة التحوطية مع الأخذ في الاعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل (%)		١٥,٩٣%	١٧,١٧%

بناءً على أرصدة القوائم المالية المجمعة الدورية للبنك ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢. تم بدء تطبيق قرار البنك المركزي المصري بخصوص الأخذ في الاعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل على معيار كفاية رأس المال بدءاً من يناير ٢٠١٧.

(و) الرافعة المالية

إن قياس نسبة الرافعة المالية يدعم من قياس معيار كفاية رأس المال المرتبط بالمخاطر بمقياس مكمل بسيط ومباشر لا يتم حسابه وفقاً لأوزان المخاطر ، وتعزى فعاليتها إلى قدرتها على الحد من الضغوط على الجهاز المصرفي ، وتشير نسبة الرافعة المالية إلى قياس مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بأجمالي أصول البنك غير مرجحة بأوزان مخاطر والتي يجب ألا تقل عن ٣% ، ويلخص الجدول التالي مكونات نسبة الرافعة المالية في ٣١ مارس ٢٠٢٦.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	الشريحة الأولى (رأس المال الاساسي):
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	رأس المال المصدر ولمدفوع
١٣,٦٠٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠	الاحتياطيات
١,٨٦٣,٦٤٦	٢,٥٢٣,٠٠٤	اجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
٦٨٦,٥٤٦	٤٩٩,٣٣٧	الأرباح المحتجزة
٢,٠٣١,٠٢٧	٢,٢٦٤,٦٦٥	الأرباح المرحلية - ربع سنوية
٤,٢٤٤,٦٠٦	-	حقوق الأقلية
٣٩,٥٢٩	٤٠,٢٣٥	إجمالي الاستبعادات من رأس المال الاساسي
(٢٥٣,٨١٨)	(٣٣٠,٢٣٢)	اجمالي الشريحة الأولى
٢٢,٢١١,٥٣٦	٢٢,٩٩٧,٠٠٨	التعرضات داخل وخارج الميزانية:
		اجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات
٢١٢,٤٣٦,٤٧٢	٢٢٦,٠٤٩,٣٣١	المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية
٢٢,١٧٠,٤٠٦	٢٣,٣١٢,٦٤٣	اجمالي التعرضات خارج الميزانية
٢٣٤,٦٠٦,٨٧٨	٢٤٩,٣٦١,٩٧٥	إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية
٩,٤٧%	٩,٢٢%	نسبة الرافعة المالية (%)

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال الفترة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(أ) القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها

(ب) ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكبار الممولين مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك باتخاذ القرارات المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥- صافي الدخل من العائد

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	
٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٣,٨٧٣,٦٩٨	٣,٧٠٧,٩٩٢	عائد القروض والإيرادات المشابهة من:
٩٦٥,٧١٠	١,٥٤٤,٠٨٨	- قروض وتسهيلات للملاء
١,١٣٩,١٧١	١,٩٥٢,٠١٢	- أنون الخزائنة
١٣٢,٨١٥	٨٢,٩٠٨	- سندات الخزائنة
١,٤٦٥,٠٤٨	٢٠٩,٩٧٤	- سندات الشركات
١٣,٩٢٩	-	- ودائع وحسابات جارية
٧,٥٩٠,٢٧١	٧,٤٩٦,٩٧٤	- أخرى
		إجمالي
		تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:
		ودائع وحسابات جارية:
(١,٢٢٧,١٦٠)	(١,٢٠٨,٦٧٠)	- للبنوك
(٣,٩٩١,٦٠٥)	(٣,٥٤٤,٤٨٣)	- للملاء
(٤٣,٥٩١)	(٢٠,٣١٤)	- قروض أخرى
(٢٤٦)	(٧,١٩٣)	- عمليات بيع أنون خزائنة مع الالتزام بإعادة الشراء
(٢٨)	(٧٣٢)	- أخرى
(٥,٢٦٢,٦٤٠)	(٤,٧٨١,٣٩٢)	إجمالي
٢,٣٢٧,٧٣١	٢,٧١٥,٥٨٢	صافي

٦- صافي الدخل من الاتعاب والعمولات

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	
٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٤٠١,٦٦٥	٣٨٢,٧٦٢	إيرادات الاتعاب والعمولات:
١,٢٥٠	٢,٧٦٤	- الاتعاب والعمولات المرتبطة بالانتماء والتشغيل
١٤٥,٣٦٧	١٣٦,٠٣٨	- اتعاب أعمال الأمانة والحفظ
٥٤٨,٢٨٢	٥٢١,٥٦٥	- اتعاب أخرى
		إجمالي
		مصرفات الاتعاب والعمولات
(١٦٢,٧٣٩)	(١٥٠,٧١٣)	- اتعاب أخرى مدفوعة
(١٦٢,٧٣٩)	(١٥٠,٧١٣)	إجمالي
٣٨٥,٥٤٣	٣٧٠,٨٥٢	صافي

٧- توزيعات أرباح		
الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	
٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
١٠٠,٠٥٢	٢٢,٢١٧	- استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر
١٠٠,٠٥٢	٢٢,٢١٧	الاجمالي
٨- صافي دخل المتاجرة		
الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	
٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
١٠٩,٣٦٨	١٦٢,١٧٧	- أرباح التعامل في العملات الأجنبية
-	٦٤,٦٣٨	- أرباح (خسائر) تقييم عقود صرف أجلة
(١٨٢)	(٥٥٧)	- أرباح (خسائر) تقييم عقود مبادلة عملات
٢٢,٠٠١	٤٨,٥٥١	- أرباح بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة
١٠,١٢٤	(٣٠,٦٧٥)	- فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة
٣٨,٦٧٥	٨٣,٢١٨	- أدوات دين استثمارات مالية بغرض المتاجرة
١٧٩,٩٨٦	٣٢٧,٣٥١	الاجمالي دخل المتاجرة
٩- عبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان		
الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	
٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
(١,٣٤٨)	(٦٠٣,٩٩٩)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة للائتمان
(٩٠,٣٣٦)	(٤٥,٢٥٦)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لانحياز الخزنة الحكومية
(٢١,٨٨٢)	٥٩٦	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزنة الحكومية
٣,٤٤٦	(٥٣,٦٦٤)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لفروض و تسهيلات البنوك
٤,٣١٨	٢١,٢٠٧	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك
٣٠	٢٧	- الخسائر الائتمانية المتوقعة أدوات دين شركات
٣,٦٠٩	٢,٢١٥	- الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى
(١٠٣,٨١٢)	(٦٧٨,٨٧٤)	الاجمالي
١٠- مصروفات إدارية		
الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	
٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
(٣٨٣,٥٥٠)	(٤٤٥,٠١٠)	- أجور ومرتبات
(١٣,٨٩٩)	(١٦,٩١٠)	- تأمينات اجتماعية
(١٠,٣٧٨)	(١١,٠٦١)	- نظم الاشتراكات المحددة
(٢٦,٠١٨)	(٣٤,١٢٩)	- نظم المزايا المحددة
(٨٢,٥١٠)	(٣٥٣,٢٢٥)	- مصروفات العمليات
(٢٥,٨٥٩)	(٢٣,٧٣٠)	- مصروفات الاتصالات
(١٥٣,٩٧٤)	(١٨٨,٩٦١)	- مصروفات الاعمال
(٦,٣٦٠)	(١٢,٧٧٨)	- مصروفات الانوات المكتبية والمطبوعات
(٢٣٨,١٢٤)	(٢٣٦,٦٦٧)	- مصروفات الخدمات
(٧٤,٧١١)	(٧٣,١٣٣)	- مصروف اهلاك الاصول
(١,٠١٥,١٨٣)	(١,٤٩٥,٦٠٥)	الاجمالي

* المتوسط الشهري لإجمالي المرتبات والمكافآت التي تقاضاها أكبر عشرون موظف بالبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٦ يبلغ ١٢,٦٦٧ ألف جنيه مصري

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	١١- إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى :
٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
١٣,٠٩٦	(٤٤,٢٣٣)	أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو الميوبة عند نشأتها بالقيمة المعاملة من خلال الأرباح والخسائر
١٣	٩	إيرادات خدمات قانونية
(٦٢,٣٠٠)	(٤٨,٤٢٦)	(عبء) رد مخصصات أخرى
١٩٨,٤٤٢	-	أرباح بيع أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع
(٩٤)	(١٧,١٨٦)	أرباح (خسائر) أصول ذات ملكيتها
٣٩,٩٥٥	٣٩,٧٨٥	إيرادات متنوعة
(٢,٥٩٩)	(٦,١٠٦)	مصرفات متنوعة
١٨٤,٦١٤	(٧٦,١٥٧)	

٢٠٢٥ ديسمبر ٣١	٢٠٢٦ مارس ٣١	١٢- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٤٦٣,٤١١	٦١٠,٤٠١	نقدية
١٨,٨٤٤,٦٥٤	١٠,٣٣٠,٩٤٥	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
(١٣,٦٤٣)	(١٤,٠١٨)	يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:
١٩,٢٩٥,٤٢٢	١٠,٩٢٧,٣٢٨	الإجمالي
٥,٦٤٧,٧٤٠	٦,٢٦١,٥٧٧	أرصدة ذات عائد
١٣,٦٤٧,٦٨٢	٤,٦٦٥,٧٥١	أرصدة بدون عائد
١٩,٢٩٥,٤٢٢	١٠,٩٢٧,٣٢٨	

* تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزي الودعة الدورية في إطار نسبة الإحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي (١٠%) ، والتي يتم تسويتها في تاريخ الإستحقاق (١٨ مايو ٢٠٢٦)

٢٠٢٥ ديسمبر ٣١	٢٠٢٦ مارس ٣١	١٣- أرصدة لدى البنوك
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٨٧١,٨٢٩	١١٩,٢٦٣	حسابات جارية
٢٠,١٠٦,٤٥١	١٥,٥٠٠,٧٨١	ودائع
(٢٢,١٤٨)	(٤,٦٣٣)	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٢٠,٩٥٦,١٣٢	١٥,٦١٥,٤١١	الإجمالي
٧,٥٠٣	٧,٤٢٣	البنك المركزي بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي
١٢,٢١٤,٤٦٣	٤,١٩٨,٩٤٨	بنوك محلية
٨,٧٥٦,٣١٤	١١,٤١٣,٦٧٤	بنوك خارجية
(٢٢,١٤٨)	(٤,٦٣٣)	يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٢٠,٩٥٦,١٣٢	١٥,٦١٥,٤١١	الإجمالي
٨٧١,٨٢٩	١١٩,٢٦٣	أرصدة بدون عائد
٢٠,٠٨٤,٣٠٣	١٥,٤٩٦,١٤٨	أرصدة ذات عائد متغير
٢٠,٩٥٦,١٣٢	١٥,٦١٥,٤١١	الإجمالي
٢٠,٩٥٦,١٣٢	١٥,٦١٥,٤١١	أرصدة متداولة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	١٤ - أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	أدوات دين:
٥٠٤,٨٥٥	٧٩١,٧٨٢	سندات حكومية
٢,٥٢٣,٣٨٦	١,٨٩٢,١١٣	أذون خزائن وأوراق حكومية أخرى
(٣١٩,٣٨٧)	(١١٤,٣٦٥)	يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
١١٩,١١٦	١٠٧,٤٥٠	محافظ استثمارات مالية تدار بمعرفة الغير
		وثائق صناديق الاستثمار:
١٤٧,٩٤٢	٧٣,٨٠٤	صندوق البنك المصري لتمهية الصادات - ذات العائد التراكمي
٢,٩٧٥,٩١١	٢,٧٥٠,٧٨٤	الإجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	١٥ - قروض وتسهيلات للعملاء
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	قروض لافراد:
٥٢٦,٥٠٥	٥٠٣,٥١٥	- حسابات جارية مدينة
٤١١,٦٨٨	٤٥٥,٩١٠	- بطاقات ائتمان
١١,٥٩٤,٥٨٧	١٣,١٧٧,٩٩٥	- قروض شخصية
١,٢٨٠,٢٤٩	١,٢٨١,٨٠٤	- قروض عقارية
		قروض لمؤسسات:
٤٥,٨٣٦,٠٤٤	٥٠,٢٣٩,٨٣٣	- حسابات جارية مدينة
١٧,١٩٦,٢٦٤	١٨,٥٩١,٢٨٣	- قروض مباشرة
٩,٦٧١,٢٦٠	١٠,٣٢٩,٥٥٠	- قروض مشتركة
(١٤١,٠٥١)	(١٥٠,١٣٢)	- يخصم : إيرادات تحت التسوية
(٢,٤٣٤,٧٦٣)	(٣,٠٧٢,٦٦٢)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٨٣,٩٤٠,٧٨٤	٩١,٣٥٧,٠٩٦	الصافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	قروض وتسهيلات للبنوك
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	- أوراق تجارية مضمونة
٧٥٧,١٩٥	٣٣٢,٤٩٩	- قروض للبنوك
٤,٣٤٧,٠٦٥	٨,٦٥٧,٥٧٣	
٥,١٠٤,٢٦٠	٨,٩٩٠,٠٧٣	الإجمالي
(٣٢,٩٢٩)	(٩١,١٦٢)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٥,٠٧١,٣٣٢	٨,٨٩٨,٩١١	الصافي

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات العملاء

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا لأنواع

٣١ مارس ٢٠٢٦	المرحلة الأولى ٢ أشهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الرصيد في أول الفترة	٤٤٠,٣٦٩	٧٧٣,٠٠٤	١,٢٢١,٣٩١	٢,٤٣٤,٧٦٤
(رد) عبء الإضمحلال	٢٩,٣٥٠	(٢٥٥,٦٩٩)	٨٣٠,١٤٨	٦٠٣,٩٩٨
المستخدم من المخصصات خلال الفترة	-	-	(١٠,٨٨١)	(١٠,٨٨١)
منحصرات من ديون سبق اعدامها	١٨,١٣٥	-	-	١٨,١٣٥
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	١٢,٩٦٠	١٣,٥٣٦	١٥١	٢٦,٦٤٨
الرصيد في نهاية الفترة المالية	٥٠١,٠١٤	٥٣٠,٨٤١	٢,٠٤٠,٨٠٨	٢,٠٧٢,٦٦٢

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للبنوك وفقا لأنواع

المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الرصيد في أول الفترة	-	٣٢,٩٢٩	٣٢,٩٢٩
(رد) عبء الإضمحلال	-	٥٣,٦٣٩	٥٣,٦٣٩
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	-	٤,٥٩٥	٤,٥٩٥
الرصيد في نهاية الفترة المالية	-	٩١,١٦٢	٩١,١٦٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات العملاء

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا لأنواع

المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الرصيد في أول الفترة	٥١٣,٢٦٧	٨٤٩,١٣٩	١,٢٨٣,٩٩٦
(رد) عبء الإضمحلال	(١٠٢,٤٥٧)	(٦٣,٦٣١)	٥٧٠,١٦٩
المستخدم من المخصصات خلال الفترة	-	(٥,٢٩٤)	(٦٣٨,٤٦٠)
منحصرات من ديون سبق اعدامها	٣٥,٠٢٧	-	-
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	(٢,٤٦٨)	(٧,٢١٥)	(٩,٦٨٣)
الرصيد في نهاية الفترة المالية	٤٤٠,٣٦٩	٧٧٣,٠٠٤	١,٢٢١,٣٩١

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للبنوك وفقا لأنواع

المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالي
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	-	٢,٦٠٨	٢,٦٠٨
(رد) عبء الإضمحلال	-	٣٠,٥١٩	٣٠,٥١٩
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	-	(١٩٨)	(١٩٨)
الرصيد في نهاية الفترة المالية	-	٣٢,٩٢٩	٣٢,٩٢٩

١٦- المشتقات المالية

تمثل عقود مبادلة العملة / أو العائد ارتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلا) أو كل ذلك مع (أي عقود مبادلة عوائد وعملات). ولا يتم التبادل الفعلي للمبالغ التعاقدية إلا في بعض عقود مبادلة العملات ويتمثل خطر الائتمان للبنك في التكلفة المحتملة لإستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى في أداء التزاماتها.

ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة ونسبة من المبالغ التعاقدية والمراقبة على خطر الائتمان القائم يقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة في أنشطة الإقراض

٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
القيمة المادلة	القيمة المادلة
الأصول	الأصول
الإلتزامات	الإلتزامات
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٢٩٦,٣٩٨	٤٠٠,١٤٩
٥٤٥,٩٤٦	٢٤٠,٨٠١
٦٢,٣٩٤	١,٦٨٧
-	-
-	-
-	-

- عقود مبادلة عملات
- عقود الصرف الآجلة
- إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المالية

١٧ - استثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
		١٧/أ استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:
		- أدوات دين بالقيمة العادلة
١٠,٨٣٧,٩١٢	١١,٣٩٠,٨٩٩	- مدرجة في السوق
١٠,٨٣٧,٩١٢	١١,٣٩٠,٨٩٩	الصافي
٢٣,٩٧٧,٥٩٧	٤١,٦٩٢,٠٨٦	- أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الآخر
(٢,٣٧١,٣٨٨)	(٣,٠٦٥,٤٣٤)	- يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الآخر
٢١,٦٠٦,٢٠٩	٣٨,٦٢٦,٦٥٢	الصافي
١٠,٨٣٧,٩١٢	١١,٣٩٠,٨٩٩	- وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة
٧٧٦,٩٦٢	٨٥٩,٦١٤	- غير مدرجة في السوق
٤٣,٢٢٦,٣٦١	٥٠,٩٩١,٢٢٣	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (١)
		١٧/ب استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
		- أدوات دين :
٢٢,٧٧١,٤٠٥	٣٠,٨١٣,٢٢٦	- مدرجة في السوق
(٥٦,٣٠٦)	(٧٣,٧١٢)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٢٢,٧١٥,٠٩٩	٣٠,٧٣٩,٥١٤	الصافي
٢٣١,٠٠٠	١٤,٠٠٠	- أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة
(١٥,٠٠٠)	(٤,٦٥٤)	- يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة
٢١٥,٩٣٤	١٣٥,٣٤٦	الصافي
٢٢,٩٣١,٠٢٣	٣٠,٨٧٤,٩٦٠	إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)
٦٦,٢٥٧,٣٩٤	٨١,٨٦٦,٢٨٣	إجمالي استثمارات مالية (٢+١)
٦٥,٤٨٠,٤٣٢	٨١,٠٠٦,٦٦٩	- أرصدة متداولة
٧٧٦,٩٦٢	٨٥٩,٦١٤	- أرصدة غير متداولة
٦٦,٢٥٧,٣٩٤	٨١,٨٦٦,٢٨٣	
٦٣,٧٢١,٣٧٤	٧٩,٤٣٤,١٤٩	- أدوات دين ذات عائد ثابت
١,٦٥٠,٧٨٠	١,٤٥٨,٣٦٢	- أدوات دين ذات عائد متغير
٦٥,٣٧٢,١٥٤	٨٠,٨٩٢,٥١٠	

لم إعادة تبويب أدوات دين سندات حكومية من بند استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر إلى بند استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق ،و قد بلغت قيمة السندات في تاريخ التقييم (والقائمة في مارس ٢٠٢٦) ١٩٥,٠٩٢ ألف جم.

والجدول التالي يوضح القيمة الدفترية والقيمة العادلة في ٣١ مارس ٢٠٢٦ للسندات الحكومية التي تم إعادة تبويبها والتي تغيرت قيمتها العادلة

القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
١٩٥,٠٩٢	١٨٣,٥٧٣	سندات حكومية

تبلغ خسائر القيمة العادلة التي كان سيحترف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة تبويب السندات الحكومية مبلغ ١١,٥١٩ ألف جم.

(القيمة بالالف الجنيه المصري)		
الاجمالى	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٤٣,٥٤٦,٣٥٤	١٥,٧٤٤,٧٧١	٢٧,٨٠١,٥٨٣
الرصيد في أول الفترة المالية ١ يناير ٢٠٢٥		
٢٢,٦١٣,٩٦٤	٨,٦٤٦,٣٧٨	١٣,٩٦٧,٥٨٥
إضافات		
(٨,٤٨٤,٢٧٨)	(١,٧٠٤,٢١١)	(٦,٧٨٠,٠٦٧)
إستبعادات (بيع / استرداد)		
١,٠٦٨,٠٣١	٨٥١,٥٣٢	٢١٦,٤٩٩
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية		
١٢٨,٥٥١	٣,٢٠٩	١٢٥,٣٤٢
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة		
١٣٠,٣٩٦	١٢٢,٤٨٥	٧,٩١١
استهلاك علاوة الخصم و الإصدار		
٤٤,١٤٩	٤٤,١٤٩	-
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة		
٥٩,٠٤٧,١٦٥	٢٣,٧٠٨,٣١٣	٣٥,٣٣٨,٨٥٢
الرصيد في آخر الفترة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
٨,٣٠٩,٩١٦	(٨١٧,٤٢٥)	٩,١٢٧,٣٤١
صافي التغير أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر		
(١,٠٩٩,٦٨٨)	٤٠,١٤٤	(١,٠٥٩,٥٤٤)
التغير في عوائد لم تستحق		
٦٦,٢٥٧,٣٩٤	٢٢,٩٣١,٠٣٣	٤٣,٣٢٦,٣٦١
الرصيد في أول الفترة المالية ١ يناير ٢٠٢٦		
١٠,٨٠١,٨٢٥	٧,٦٢٠,٦٦٢	٣,١٨١,١٦٣
إضافات		
(٣,١٩٦,٨٩٩)	(١,١٣٧,٩٥٣)	(٢,٠٥٨,٩٤٦)
إستبعادات (بيع / استرداد)		
١,١٠٦,٦٨٢	١,٥٦٥,٦١٩	(٤٥٨,٩٣٧)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية		
(١٤,٧٣١)	(٢٨٤)	(١٤,٤٤٧)
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة		
(١٣,٤٣٨)	(٦,١٢٤)	(٧,٣١٤)
استهلاك علاوة الخصم و الإصدار		
(١٧,٤٠٥)	(١٧,٤٠٥)	-
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة		
٧٤,٩٢٣,٤٢٨	٣,٩٥٥,٥٤٨	٤٣,٩٦٧,٨٨٠
الرصيد في آخر الفترة المالية		
٧,٦٢٣,٤٨٨	(٩١,٠٠٠)	٧,٧١٤,٤٨٨
صافي التغير أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر		
(٦٨٠,٦٣٤)	١٠,٤١٢	(٦٧٠,٢٢٢)
التغير في عوائد لم تستحق		
٨١,٨٦٦,٢٨٣	٣,٠٨٧,٩٦٠	٥٠,٩٩١,٣٢٣
الرصيد في آخر الفترة المالية ٣١ مارس ٢٠٢٦		

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	وتتمثل أذون الخزانة من خلال الدخل الشامل الآخر في:
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	- أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
٣,٢٠٧,٥٠٠	١,٠٩٢,٤٠٠	- أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
٤,٨٧٠,٨٠٠	٩,٥١٧,٢٠٠	- أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم
٨,٤٢٥,٦٢٥	١٠,٢٩٣,١٠٠	- أذون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوم
١٧,٤٥٥,٠٠٥	٢٠,٩٣٦,١٢٠	
٣٣,٩٥٨,٩٣٠	٤١,٨٣٨,٨٢٠	الإجمالي
(٢,٣٧٠,٣٨٨)	(٣,٠٦٥,٤٣٤)	- يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد
٣١,٥٨٨,٥٤٢	٣٨,٧٧٣,٣٨٦	الإجمالي
١٨,٦٦٧	(١٤٦,٧٣٥)	- صافي التغير في القيمة العادلة
٣١,٦٠٣,٢٠٩	٣٨,٦٢٦,٦٥١	الصافي

- ضمن بند أذون الخزانة مبلغ ٢٠,٩٥٠ ألف جنيه مصري مرهون للبنك المركزي المصري مقابل التمويل العقاري في ٣١ مارس ٢٠٢٦

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	أرباح (خسائر) استثمارات مالية
٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	أرباح بيع استثمارات مالية من شركات تابعة
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	أرباح بيع أذون خزانة
-	٣,٠٩٦,٣٣٠	أرباح بيع سندات حكومية
٨٨٢	٧,٥٤٠	الإجمالي
٣٦,٥٩٨	٣٥,٥٤٨	
٣٧,٤٨٠	٣,١٣٩,٤١٩	

- ١٨

استثمارات مالية في شركات الشقيقة :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	شركة فيلة للفنادق العامة
نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	
%	%	
٢٨,٩٤%	٢٨,٩٤%	
٦,٨٧٥	٦,٨٧٥	الإجمالي
٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	

- شركة فيلة للفنادق العامة هي إحدى الشركات الشقيقة لشركة كابيتال القابضة و لا يتم تجميعها نظرا لعدم وجود سيطرة للبنك عليها بأي صورة التي تتطلبها أسس تجميع القوائم

١٩- أصول غير ملموسة		٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
القيمة الدفترية في اول الفترة المالية	ألف جنيه مصري	٦٥٨,٢٦٠	٥٧٦,١٤٤
	ألف جنيه مصري	٢٨,٦١٦	٨٧,٤٣٩
الإضافات		(٣,٦١٣)	(٥,٣٢٤)
تسويات		٦٨٣,٢٦٣	٦٥٨,٢٦٠
صافي القيمة الدفترية آخر الفترة المالية (١)		٥٢٧,٢٠٧	٣٨٧,١٦٠
مجمع الاستهلاك اول الفترة المالية		٢٨,٢٣٦	١٤١,٧٠٦
استهلاك الفترة المالية		(٢,٢٥٩)	(١,٦٥٩)
تسويات		٥٥٣,١٨٤	٥٢٧,٢٠٧
مجمع الاستهلاك في آخر الفترة المالية (٢)		١٣٠,٠٧٧	١٣١,٠٥٣
صافي القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة في آخر الفترة المالية (٢-١)			

٢٠- أصول أخرى		٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
عوائد مستحقة	ألف جنيه مصري	٣,٣٠٩,٤٥٨	٢,٥٧٣,٨٣٣
	ألف جنيه مصري	٥١٨,٢٤٢	٣٦٩,٨٩٨
مصرفات مقدمة		١,٧٣٠,٥٣٦	١,٨٧٨,٢٩٠
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة		٢,٢٨٤,٥٣٠	١,٧٦٧,٥٤٠
أصول آلت ملكيتها للبنك (بالصافي)*		١٨,٩٣٥	١٥,٧٠٠
تأمينات وعهد		١,٨٣٦,٩٨٨	١,٩٠١,٤٣٠
أصول تحت النسوية		٩,٦٩٨,٦٨٩	٨,٥٠٦,٧٩١
الإجمالي		(٦٠١٦)	(٨.١٧٥)
يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة		٩,٦٩٢,٦٧٣	٨,٤٩٨,٦١٦
الصافي			

٢٠- أصول أخرى		٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
عوائد مستحقة عن فروض متوسطة الأجل	ألف جنيه مصري	٦٧٧,٨٧١	٦٨٢,٩٤٠
	ألف جنيه مصري	١٧٣,٣٣١	١٢٣,٠٩٩
عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنوك		٢,٤٥٨,٢٥٧	١,٧٦٧,٧٩٣
عوائد مستحقة عن استثمارات مالية		٣,٣٠٩,٤٥٨	٢,٥٧٣,٨٣٣
الإجمالي		(٦٠١٦)	(٨.١١٧)
يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة للعوائد المستحقة		٣,٣٠٣,٤٤٣	٢,٥٦٥,٧١٥
الصافي			

المشروعات تحت التنفيذ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١,٢٧١,٨٧٩	١,٨٧٨,٣٩٠	الرصيد في بداية الفترة
٦٤٧,٦٩٧	٨٥,٤١٨	الإضافات خلال الفترة
(٤١,١٨٦)	(٨٦,٦١٢)	الاستبعادات
-	(١٤٦,٦٦٠)	تسويات
١,٨٧٨,٣٩٠	١,٧٣٠,٥٣٦	الرصيد في نهاية الفترة المالية

* تُثبت الأصول التي ألت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التي ألت بها للبنك التي تتمثل في قيمة الديون التي قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول في تاريخ لاحق للأيلولة عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى". وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال في أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة لأصل تتجاوز القيمة التي كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه ، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. وإذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافي إيرادات ومصرفات الأصول التي ألت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة احتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى"

٢١- الأصول الثابتة

ألف جنيه مصري

البيان	أراضي	مبانٍ وانشاءات	نظم الية متكاملة	وسائل نقل	تجهيزات وتركيبات	أجهزة ومعدات	اثاث	اخرى	الإجمالي
التكلفة في أول الفترة المالية (٣)	٣٣٢,٩٠٩	٧٧٨,٣٣٧	٥٣٩,٨٨١	٤٨,٤٦٠	٦٢٥,٠٤٣	١٢٥,٠٣٦	٧٢,٥٢٥	٤٩,٥٠٥	٢,٥١١,٦٩٦
الإضافات خلال الفترة المالية	-	١٧,٩٦٠	٣٣,٣٧٨	٩,٩٠٠	٨٢,٠١٣	٤,٨٩٣	١,٠٧٣	٦	١٣٩,٢٢٣
الإستبعادات والتسويات خلال الفترة المالية	(١٧٠,١٧٠)	(١٠٦,٧٩٧)	(٣,٥٤٩)	(٥,١٦٠)	-	(٥٣,٧٩٠)	(٦٧٠,١٣)	(٣٥,٧٨٣)	(٤٠٣,٣٦٣)
التكلفة في آخر الفترة المالية (١١)	١٥٢,٧٣٩	٦٣٩,٥٠٠	٥٥٩,٧١٠	٥٣,٣٠٠	٧٠٧,٠٥٦	٧٦,١٣٩	٤٦,٥٨٥	١٣,٧٢٨	٢,٢٤٨,٦٥٧

مجموع الإهلاك في أول الفترة المالية (٤)	-	١٧٨,٢٨١	٣٦٢,٦٢٠	٢٣,٥٣٩	٤٤٢,٩٣٩	٧٠,٣٢٣	٤٥,٦٧٣	٣٤,٢١٤	١,١٥٧,٥٨٩
إهلاك الفترة المالية	-	٣,٨٨٣	٢٦,٧١١	١,٥٩٨	٩,٨٥٦	١,٦٩٠	١,٠٥٤	١٢٨	٤٤,٩١٩
مجموع إهلاك الإستبعادات والتسويات	-	(٤٥,٥٧٧)	(٢,١١٥)	(٣,٧٧٢)	-	(٣٧,٧٨٨)	(٢٠,٣٧١)	(٣٠,١٥٢)	(١٣٩,٧٧٥)
مجموع الإهلاك في اخر الفترة المالية (٢)	-	١٣٦,٥٨٧	٣٨٧,٢١٦	٢١,٣٦٥	٤٥٢,٧٩٥	٣٤,٢٢٥	٢٦,٣٥٦	٤,١٩٠	١,٠٦٢,٧٢٣
صافي الأصول في آخر الفترة المالية (٢-١)	١٥٢,٧٣٩	٥٠٦,٩١٣	١٧٢,٤٩٤	٣١,٨٣٥	٢٥٤,٢٦١	٤١,٩١٤	٢٠,٢٢٩	٩,٥٢٨	١,١٨٥,٩٢٥
صافي الاصول في اول الفترة المالية (٤-٣)	٣٢٢,٩٠٩	٥٥٠,٠٥٦	١٧٧,٢٦١	٢٤,٩٢١	١٨٢,١٠٤	٥٤,٧١٣	٢٦,٨٥٢	١٥,٢٩١	١,٢٥٤,١٠٩

تتضمن الأصول الثابتة أصول لم تسجل بعد باسم البنك بمبلغ ٧٧,٦٢٨ ألف جنيه مصري (قبل الإهلاك) *

٢٢- أصول / التزامات ضريبية مؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن الفترة المالية الحالية. لا يُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة. يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضاً عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية. وفيما يلي أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

الالتزامات الضريبة المؤجلة		الأصول الضريبة المؤجلة		البنك
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
-	-	١٧٨,٠٧٦	٢٠٢,٠٧٨	المخصصات الأخرى (بخلاف مخصص القروض والالتزامات العرضية ومطالبات الضرائب)
-	-	٩,١١٨	١١,٨٨٢	الأثر الضريبي للفرق بين الإهلاك المحاسبي والإهلاك الضريبي
١٥٤,٤٧٣	١١٢,٣٥١	-	-	فروق تقييم العملات الأجنبية للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل
١٥٤,٤٧٣	١١٢,٣٥١	١٨٧,١٩٤	٢١٣,٩٦٠	إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل / (التزام)
-	-	٣٢,٧٢٢	١٠١,٦١٠	صافي الضريبة التي ينشأ عنها (التزام) / أصل الشركات
١٤,٠٣٧	-	٥٩٥	٦٦٠	أصول / التزامات ضريبية مؤجلة
١٤,٠٣٧	-	٣٣,٣١٧	١٠٢,٢٧٠	إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل / (التزام)

الالتزامات الضريبة المؤجلة		الأصول الضريبة المؤجلة		حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١١٥,٢٨٨	١٥٤,٤٧٣	٤,٣٩٣	١٨٧,١٩٤	الرصيد في بداية الفترة
٣٩,١٨٥	-	١٨٢,٨٠١	٢٦,٧٦٦	الإضافات
-	٤٢,١٢٢	-	-	الاستقطاعات
١٥٤,٤٧٣	١١٢,٣٥١	١٨٧,١٩٤	٢١٣,٩٦٠	الرصيد في نهاية الفترة

٢٣- أرصدة مستحقة للبنوك

حسابات جارية		ودائع	بنوك محلية	بنوك خارجية	أرصدة بدون عائد	أرصدة ذات عائد	أرصدة متداولة
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦						
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري						
٤٩,١٥١	١,١٤٩,٧٧٤	٣١,٧٦٨,٥٩٠	٣١,٨٠٩,٧٤١	٢٩,٥٥٤,٧٧٤	٢,٢٥٤,٩٦٧	٣١,٨٠٩,٧٤١	٤٩,١٥١
٣١,٧٦٨,٥٩٠	٣٠,٩٩٩,٧٢٧	٣٢,١٤٩,٥٠١	٢٨,٥٨٢,٨٥٧	٣,٥٦٦,٦٤٥	٣٢,١٤٩,٥٠١	٣١,٧٦٨,٥٩٠	٣٠,٩٩٩,٧٢٧
٣١,٨٠٩,٧٤١	٣٢,١٤٩,٥٠١	٣٢,١٤٩,٥٠١	٢٨,٥٨٢,٨٥٧	٣,٥٦٦,٦٤٥	٣٢,١٤٩,٥٠١	٣١,٧٦٨,٥٩٠	٣٠,٩٩٩,٧٢٧
٣١,٨٠٩,٧٤١	٣٢,١٤٩,٥٠١	٣٢,١٤٩,٥٠١	٢٨,٥٨٢,٨٥٧	٣,٥٦٦,٦٤٥	٣٢,١٤٩,٥٠١	٣١,٧٦٨,٥٩٠	٣٠,٩٩٩,٧٢٧
٣١,٨٠٩,٧٤١	٣٢,١٤٩,٥٠١	٣٢,١٤٩,٥٠١	٢٨,٥٨٢,٨٥٧	٣,٥٦٦,٦٤٥	٣٢,١٤٩,٥٠١	٣١,٧٦٨,٥٩٠	٣٠,٩٩٩,٧٢٧

٢٤- عمليات بيع أذون خزائنة مع الإلتزام بإعادة الشراء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	عمليات بيع أذون خزائنة مع الإلتزام بإعادة الشراء
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
١٧,٣٤٤	١٦,١٤٠	عمليات بيع أذون خزائنة مع الإلتزام بإعادة الشراء

٢٥- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦		
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري		
٦٣,٣٥٤,٣٣٩	٧٣,٠٥٤,٧٢٨	ودائع تحت الطلب	
٦٢,٠٧٦,٢٨٥	٦٣,٢٥٦,٣٤٣	ودائع لأجل وباحطار	
١٣,٢٦٢,٣٧٥	١٤,٠٤٣,٥٤٩	شهادات إيداع وإيداع	
١,٦٢١,٣٩٠	٢,٣٧٣,٩٧٩	ودائع توفير	
٢,٩٦٩,١١٧	٣,٥١٧,٤٢٩	ودائع أخرى	
١٤٣,٢٨٣,٥٠٦	١٥٦,٢٤٦,٠٢٨	الاجمالي	
٢١,٣٩٨,٧٠٣	٢٥,٢٦٦,٦٩٨	ودائع أفراد	
١٢١,٨٨٤,٨٠٣	١٣٠,٩٧٩,٣٣٠	ودائع مؤسسات	
١٤٣,٢٨٣,٥٠٦	١٥٦,٢٤٦,٠٢٨	الاجمالي	

٢٦- قروض أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	سعر الفائدة	تاريخ الاستحقاق	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري			
١٨١,٧٦٨	١٤٣,٨٦٨	٥,١٠%	١١ فبراير ٢٠٢٩	قرض برنامج التنمية الزراعية
١٢,١١٩	١٠,٧٦٧	١,٧٥%	١٦ أكتوبر ٢٠٢٩	اتفاقية الالتزام البيئي تحت إدارة البنك الاهلى المصرى
٨٩,٧٧١	٧٧,٩٩٢	٦,٩٦%	١٥ يونيو ٢٠٢٦	قرض GREEN FOR GROWTH FUND
٥١٠,٧٦٣	٥٤٥,٩٤٦	٥,٦٨%	٨ يناير ٢٠٣٠	قرض صندوق سند
١,١٠٥,٨٣٦	٨٤٠,٥١٣			قرض شركة EFS
٧١٥,٠٦٨	٥٤٥,٩٤٦	٦,٥٧%	٢١ فبراير ٢٠٢٧	قرض البنك الاوروبى لإعادة الأعمار والتنمية
٢,٦١٥,٣٢٥	٢,١٦٥,٠٣٢			الاجمالي
٢٧١,٥٣٩	٦٢٣,٩٣٨			أرصدة متداولة
٢,٣٤٣,٧٨٦	١,٥٤١,٠٩٤			أرصدة غير متداولة
٢,٦١٥,٣٢٥	٢,١٦٥,٠٣٢			الاجمالي

٢٧- التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٥٩٧,٥٤٦	٥٨٦,٥٢٥	عوائد مستحقة
٢٢٧,٨٨٣	٢٠٩,٤٤٣	إيرادات محصلة مقدماً
٤٤٠,٠٨٤	٥٢١,٧٠٤	مصرفات مستحقة
٦٧,٣٦١	٣٩٧,٦٣٨	ضرائب وتأمينات مستحقة
٤,١٤٣,٢٨٠	٣,٠٣٧,٥٨١	خصوم تحت التسوية
٥,٤٧٦,١٥٥	٤,٧٥٢,٨٩١	الاجمالي

٢٠٢١ مارس

البنك

الوصف في آخر الفترة المالية	المستخدم من المخصص	ممول من / إلى مصادر أخرى	رصيد مخصص التكاليف	لذلك إعادة تقييم الأصول	المكون خلال الفترة المالية	الرصيد في أول الفترة المالية
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
1١,٢٥٧	[٤,٣٣٩]	[٨,١٨٠]	-	-	٥,١٩٠	1٧,٧٨٥
٥,٥٤٠	-	-	-	-	١٣٧	٤,٨١٧
1٧٩,٨٢٢	-	-	[1٧,٨٠٠]	١٠,٠٠٠	٢٩,1٢٩	1٧٠,١٩1
1٢,1٤٢	-	-	[1,11٩]	١٧٤	1,٣٣٨	1٢,٣٠٠
٢,٢٨٠	-	-	-	-	-	٢,٢٨٠
٣٠٤,٧٧٥	-	-	[٤,٥٥1]	-	٢,١٣٧	٣1٠,٩١٢
1٢٤,٩1٩	-	-	[1٠,٠٠٨]	1,1٧٤	٥٢,٤٤٢	٧٤,٨٣٠
1٠,11٥	-	-	-	-	٢,٧٥1	٧,٨1٥
-	-	-	-	-	-	-
٧٥٤,٤1٠	[٤,٥٣٧]	[٧,١٨٠]	[٤٢,٩١٨]	1٧,٤٢1	٩1,٢1٤	٧٠٠,٣1٩

المخصصات المالية لتأمين المشتريات والسموات
الإجمالي

٢٠٢٥ ديسمبر
البنك

الوصف في آخر الفترة المالية	المستخدم من المخصص	ممول من / إلى مصادر أخرى	رصيد مخصص التكاليف	لذلك إعادة تقييم الأصول	المكون خلال الفترة المالية	الرصيد في أول الفترة المالية
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
1٧,٧٨٥	[٩,٣٧٩]	[١٠,١٢٢]	-	-	٢٨,٠٨٩	٥٢,1٩٩
٤,٨1٧	-	(٠)	[٧,1٧1]	٢1	٣,1٧٠	٩,1٣1
1٧٠,1٩1	-	[1٢٠]	[٢٤,1٧٤]	(١٠٠)	١٤,٧1٨	1٤٠,٩1٣
1٢,٢٠٠	-	-	[1٠,1٢٢]	(١٠٠)	٤٢,٩٢٢	٢٩,1٢٣
٢,٢٨٠	-	-	[٢٧٠]	-	٩٨1	٢,1٠٩
٢1٠,1٩٢	-	-	[1٢,٠٠٠]	-	1٣٨,٢٣٨	١٨٢,٩٣٥
٧٤,٨٣٠	-	-	[1٠,1٣1]	1,1٤٢	٥١,٤٥٩	11,٨٥٩
٧,٨1٥	-	-	-	-	٥,111	1,1٠٤
-	-	[1٢,٧٣٨]	-	-	-	11١,٧٣٨
٧٠٠,٣1٩	[٩,٣٧٨]	[11٢,1٩1]	[1٥٢,٨٩1]	٨٩1	٢٨٠,1٥٤	٧٠٥,٣٢٩

المخصصات المالية لتأمين المشتريات والسموات
الإجمالي

٢٩. رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال :

- بلغ رأس المال المرخص به ٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ١٣,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠٢٦، موزع على ١,٣٦,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي، القيمة الاسمية لكل سهم ١٠ جنيهات، فقد جاء هيكل المساهمات في رأس مال البنك في ٣١ مارس ٢٠٢٦، على النحو التالي:

المساهمون	عدد الأسهم	نسبة المساهمة	رأس المال المدفوع
بنك الاستثمار القومي	٥٥١,١٨٦,٨١٧	٤٠.٧٥%	٥,٥٤١,٨٦٨,١٧٠
بنك مصر	٣١٤,٦٧٩,٧٨١	٢٣.١٤%	٣,١٤٦,٧٩٧,٨١٠
البنك الأهلي المصري	٢٦٩,٢٧٠,٥٣٧	١٩.٨٠%	٢,٦٩٢,٧٠٥,٣٧٠
أخرون	٢٢١,٨٦٢,٨٦٥	١٦.٣١%	٢,٢١٨,٨٦٢,٨٦٥
	١,٣٦,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠%	١٣,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠

- تأسس البنك في عام ١٩٨٣ و بلغت قيمة رأس المال المدفوع ٥٠ مليون جنيه
- قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩/١٩/١٩٨٨ على زيادة رأس المال بمبلغ ٧.٥ مليون جنيه تم التأسيس في صحيفة الاستثمار في مارس ١٩٩٣
- قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٢/٣٠/١٩٩١ على زيادة رأس المال بمبلغ ١١.٥ مليون جنيه تم التأسيس في صحيفة الاستثمار في مارس ١٩٩٣
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ١٦/٥/١٩٩٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٨١ مليون جنيه تم التأسيس في صحيفة الاستثمار في سبتمبر ١٩٩٨
- قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠/٢/٢٠٠٢ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٩/٩/٢٠٠٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه
- قرار مجلس إدارة رقم ٨ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ١٢/٩/٢٠٠٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه تم التأسيس في صحيفة الاستثمار في ١٥ مارس ٢٠٠٧
- قرار مجلس إدارة رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ١٧/١٢/٢٠٠٧ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه تم التأسيس في صحيفة الاستثمار في ٢٢ مايو ٢٠٠٨
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٣/٩/٢٠٠٨ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه تم التأسيس في صحيفة الاستثمار في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٨
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٩/٩/٢٠١٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٤٠ مليون جنيه تم التأسيس في صحيفة الاستثمار في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٧/٤/٢٠١٧ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٨٨ مليون جنيه تم موافقة قطاع الاداء الاقتصادي في ١٢ يونيو ٢٠١٧
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٤/٣/٢٠١٨ على زيادة رأس المال بمبلغ ١.٠٠٠ مليون جنيه
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٨/٢/٢٠٢١ على زيادة رأس المال بمبلغ ٥٤٥.٦ مليون جنيه تم موافقة قطاع الاداء الاقتصادي في ٦ يونيو ٢٠٢١
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٥/١/٢٠٢٢ على توزيع مبلغ ٣٢٧ مليون جنيه أسهم مجانية - توزيع عيني تم التأسيس في صحيفة الاستثمار في ١٩ فبراير ٢٠٢٣
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٢٣ على توزيع مبلغ ٨٤٠ مليون جنيه أسهم مجانية - توزيع عيني
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٢٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ١.٠٠٠ مليون جنيه - نفذ تم التأسيس في صحيفة الاستثمار في ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٢٤ على توزيع مبلغ ٢.٤٥٦ مليون جنيه أسهم مجانية - توزيع عيني، توزيع عيني تم التأسيس في صحيفة الاستثمار في ٢٨ يوليو ٢٠٢٤
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٢٣ على توزيع مبلغ ٣.٧٠٣ مليون جنيه أسهم مجانية - توزيع عيني، توزيع عيني تم التأسيس في صحيفة الاستثمار في ١٨ أغسطس ٢٠٢٥
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٢٣ على توزيع مبلغ ٤.٤٠٠ مليون جنيه أسهم مجانية - توزيع عيني

(ب) الاحتياطيات

- تتمثل الاحتياطيات في ٣١ مارس ٢٠٢٦ فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
٩١٠	٩١٠
١,٥٢٤,٥٠٩	٢,١٧١,١٠٨
١٧٢,٥١٧	١٧٢,٥١٧
٦٨٦,٥٤٦	٤٩٩,٣٣٧
(١٥٤,١٧٣)	(١١٢,٣٥١)
٦٧,٩٠٥	١١٢,٧٦٨
٢٣,٢٥٩	٢٣,٢٥٩
١٩٨,٩٤٧	٢٠٠,٤٦٠
٢,٥٢٠,١١٩	٣,٠٦٨,٠٠٧

- احتياطي المخاطر البنكية العام
- احتياطي قانوني
- احتياطي عام
- احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مان خلال الدخل الشامل
- الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل بالعملة الأجنبية
- خسائر أئتمانية متوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.
- احتياطي خاص
- احتياطي رأسمالي
- الإجمالي

١- احتياطي المخاطر البنكية العام :

يمثل المتبقي من أثر تطبيق معيار IFRS٩ حيث تم دمج أرصدة احتياطي المخاطر البنكية العام و احتياطي IFRS٩ والاحتياطي الخاص بالائتمان و تم استخدام الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي لمجابهة الخسائر الائتمان المتوقعة عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي (١ يوليو ٢٠١٩)

٢- احتياطي المخاطر البنكية - أصول ألت

إذا لم يتم التصرف في الأصول التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنوياً خلال فترة احتفاظ البنك بها

٣- الاحتياطي القانوني:

وفقاً للفقار الأساسي بالبنك يتقطع مبلغ يوازي ١٠ % من الأرباح سنوياً لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرًا يوازي ٥٠ % من رأس مال البنك المصدر ومتى نص الاحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة إلى الاقتطاع

٤- احتياطي القيمة العادلة - استثمارات ماليين من خلال الدخل الشامل الآخر :

يمثل فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر

٥- احتياطي رأسمالي:

تمثل أرباح بيع أصول ثابتة.

٣٠- توزيعات الأرباح

لا يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام مالي و تخفض الأرباح المرحلة بها الا عندما يتم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين ،و سوف يتم في نهاية الفترة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة و عرضها على الجمعية العامة للمساهمين التي ستعقد لاعتماد القوائم المالية الختامية و عندئذ سوف يتم اثبات توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة توزيعاً من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية عن نهاية الفترة المالية الحالية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادر في هذا الشأن.

٣١- النقدية وما في حكمها

لا غرض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣٤١,٥١٩	٦١٠,٤٠١	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٤٥,٧٧٠,٣٢٠	١٢,٨٩٠,٢٠٦	أرصدة لدى البنوك
٩٥١,٣٥٠	٢,٣٩٢,٤٠٠	أدوات خزائن وأوراق حكومية أخرى
٤٧,٠٦٣,١٩٠	١٥,٨٩٣,٠٠٧	

٣٢- التزامات عرضية وارتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك في ٣١ مارس ٢٠٢٦ وتم تكوين مخصص لبعض منها ولم يتم تكوين مخصص لبعض القضايا حيث انه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها

(ب) ارتباطات رأسمالية

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية والأصول ثابتة و عقود التأجير التشغيلي و ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالي مبلغ ١,٩٩٩,٧٢٩ ألف جنيه مصري وذلك طبقاً لما يلي

المتبقي ولم يطلب بعد	المبلغ المسدد	قيمة المساهمة	
٩٥٤,٤٧١	١,٤٢٤,١٥٣	٢,٣٧٨,٦٢٣	استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل
٨٥٦,١٤١	-	-	ارتباطات رأسمالية أصول ثابتة
١,٨١٠,٦١١	١,٤٢٤,١٥٣	٢,٣٧٨,٦٢٣	الإجمالي

(ب) ٢/ ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي

يبلغ مجموع الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار عن عقود إيجار تشغيلي غير قابلة للإلغاء وفقاً لما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٧٤٦	٩٥٣	لا تزيد عن فترة واحدة
١٩٦,١١٢	١٨٨,١٦٥	أكثر من خمس سنوات
١٩٦,٨٥٨	١٨٩,١١٨	الإجمالي

(ج) ارتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٦	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٠,٦٣٤,٠٣٤	٢١,٤٤٦,٣٣٦	خطابات ضمان
٩,٨١٠,٧٦٨	١٢,٤٨٤,٠٦٣	الاعتمادات المستندية (استيراد)
١,٣١٥,٨٩٩	١,٦٤٩,٧٠٩	الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)
١,٧٣٩,٢٤٨	٢,٢١٦,٨٤٧	أوراق مقبولة الدفع
(٩,٦٨١,٧٦٥)	(١٠,٤٩٢,٦٣٤)	يخصم : عطاءات نقدية
٢٣,٨١٨,٦٨٤	٢٧,٣٠٤,٣٢١	الصافي
٤,٧٧٣,٨٨٥	٣,٧٠٨,٢٨٣	ارتباطات غير قابلة للإلغاء عن تسهيلات ائتمانية
٢٨,٥٩٢,٥٦٩	٣١,٠١٢,٦٠٤	الإجمالي

٣.٣. الموقف الضريبي:

بالنسبة للموقف الضريبي للبنك:

- ضرائب شركات الأموال:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٠/٠٦/٣٠

تم الانتهاء من الفحص بمركز كبار الممولين وتم سداد كافة الضرائب المستحقة عن تلك السنوات.

السنوات ٢٠٢١-٢٠٢٥

يقوم البنك بتقديم الاقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الاقرارات وفقاً لأحكام القانون.

- ضرائب الدمغة:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٢/١٢/٣١

تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥

يقوم البنك بتقديم الاقرارات وتوريد الضريبة بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

- ضرائب الأجور والمرتببات:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٣/١٢/٣١

تم الانتهاء من الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢٤-٢٠٢٥

يقوم البنك بتقديم الاقرارات وتوريد الضريبة الشهرية بشكل منتظم في المواعيد القانونية، كما يقوم البنك بتقديم نموذج الاحتساب الشهري والنموذج الربع سنوي (نموذج ٤ مرتببات) ونموذج التسوية السنوية (نموذج ٦ مرتببات) في المواعيد القانونية.

- الضرائب العقارية:

يقوم البنك بسداد الضرائب العقارية المستحقة على كافة أصوله في المواعيد القانونية متى تم ورودها.

- يقوم البنك بتقديم الإقرارات الضريبية بصورة منتظمة وفي المواعيد المقررة وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد

رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠

- الموقف الضريبي لشركة كابيتال القابضة:

- ضرائب شركات الأموال.

السنوات من ٢٠١٠ / ٢٠١٤

تم الفحص و سداد المستحق لمصلحة الضرائب المصرية

السنوات من ٢٠١٥ / ٢٠١٨

لم يتم اخطار الشركة بطلب فحص حتي تاريخه.

السنوات من ٢٠١٩ / ٢٠٢١

تم تقديم مستندات الفحص وفي انتظار نتائج الفحص.

السنوات من ٢٠٢٢ / ٢٠٢٥

لم يتم اخطار الشركة بطلب فحص حتي تاريخه.

• **ضرائب كسب العمل.**

السنوات من ٢٠١٠/٢٠٢٢

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠٢٣ / ٢٠٢٥

لم يتم اخطار الشركة بطلب فحص حتي تاريخه.

• **ضريبة الدمغة.**

السنوات من ٢٠١٠/٢٠٢٠

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠٢١ / ٢٠٢٥

لم يتم اخطار الشركة بطلب فحص حتي تاريخه.

• **ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.**

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيّل تحت حساب الضريبة في موعدها وسداد الضريبة المستحقة علما بأن آخر سداد بتاريخ

٢٠٢٦/٠٤.

لم يتم إخطار الشركة بطلب فحص حتى تاريخ إعداد القوائم المالية.

• **ضريبة القيمة المضافة.**

الشركة مسجلة بضريبة القيمة المضافة وتقوم برفع الاقرار الشهري بشكل منتظم على المنظومة الالكترونية لمصلحة الضرائب

المصرية في المواعيد القانونية مع سداد الضريبة المستحقة ان وجدت و لم يتم إخطار الشركة بطلب فحص حتى تاريخه.

- الموقف الضريبي لشركة المصري للاستثمارات العقارية:

• **ضريبة شركات الاموال.**

الشركة تقوم بتقديم الاقرار الضريبي في المواعيد القانونية.

- تم فحص السنوات من ٢٠١٢ حتي ٢٠٢١ وتم سداد الضريبة المستحقة.

السنوات من ٢٠٢٢ / ٢٠٢٥

لم يتم اخطار الشركة بطلب فحص حتي تاريخه.

• **ضريبة كسب العمل.**

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩

تم الانتهاء من الفحص الفعلي وتم تحديد قيمة الربط النهائي.

السنوات من ٢٠٢٠ / ٢٠٢٥

لم يتم اخطار الشركة بطلب فحص حتي تاريخه.

• **ضريبة الدمغة.**

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠٢٠ / ٢٠٢٥

لم يتم اخطار الشركة بطلب فحص حتي تاريخه.

– الموقف الضريبي لشركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية:

• **ضريبة شركات الاموال.**

من بداية النشاط حتي عام ٢٠١٨

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠١٨ حتي ٢٠٢١

تم تقديم مستندات الفحص وجاري الفحص.

السنوات من ٢٠٢٢ / ٢٠٢٥

لم يتم اخطار الشركة بطلب فحص حتي تاريخه.

• **ضريبة كسب العمل.**

من بداية النشاط حتي عام ٢٠٢١

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠٢٢ / ٢٠٢٥

لم يتم اخطار الشركة بطلب فحص حتي تاريخه.

• **ضريبة الدمغة.**

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٢١

• تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠٢٢ / ٢٠٢٥

• لم يتم اخطار الشركة بطلب فحص حتي تاريخه.

الموقف الضريبي لشركة ايجيبت كابييتال للاستثمارات العقارية:

• **ضريبة شركات الاموال.**

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٠

• تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠٢١ / ٢٠٢٥

• لم يتم اخطار الشركة بطلب فحص حتي تاريخه.

• **ضريبة كسب العمل.**

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٢

• تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠٢٣ / ٢٠٢٥

• لم يتم اخطار الشركة بطلب فحص حتي تاريخه.

• **ضريبة الدمغة.**

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٢

• تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠٢٣ / ٢٠٢٥

• لم يتم اخطار الشركة بطلب فحص حتي تاريخه.

- ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.
- تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها وسداد الضريبة المستحقة ولم يتم فحص الشركة منذ بداية النشاط حتي الآن.
- الموقف الضريبي لشركة بيتا المالية القابضة:
- ضريبة شركات الاموال.
- السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٠
- تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.
- السنوات من ٢٠٢١ / ٢٠٢٥
- لم يتم اخطار الشركة بطلب فحص حتي تاريخه.
- ضريبة كسب العمل.
- السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٣
- تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.
- السنوات من ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥
- لم يتم اخطار الشركة بطلب فحص حتي تاريخه.
- ضريبة الدمغة.
- السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩
- تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.
- السنوات من ٢٠٢٠ / ٢٠٢٥
- لم يتم اخطار الشركة بطلب فحص حتي تاريخه.
- الموقف الضريبي للشركة العالمية القابضة للتنمية والاستثمارات المالية:
- ضريبة شركات الاموال.
- السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٠
- تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.
- السنوات من ٢٠٢١ / ٢٠٢٥
- لم يتم اخطار الشركة بطلب فحص حتي تاريخه.
- ضريبة كسب العمل.
- السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩
- وتم الانتهاء من الفحص الفعلي وتم تحديد قيمة الربط النهائي.
- السنوات من ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٣
- وجارى الفحص الفعلى
- ضريبة الدمغة.
- السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠٢٠
- تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٤

- جاري الفحص الفعلي

الموقف الضريبي لشركة إي أف إس للحلول المالية:

- ضريبة شركات الاموال.
من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
لم يتم الفحص منذ بداية النشاط.
يتم تقديم الاقرارات في المواعيد القانونية.
- ضريبة كسب العمل.
من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
تم الفحص وسداد الفروق الضريبية.
يتم تقديم الاقرارات في المواعيد القانونية.
- ضريبة الدمغة.
من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ لم يتم الفحص منذ بداية النشاط ويتم توريد الضريبة المستحقة في المواعيد القانونية.
- ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.
الشركة ملتزمة بتطبيق أحكام القانون بالخصم تحت حساب الضريبة والتوريد في المواعيد القانونية والشركة ملتزمة بتقديم نماذج ٤١ والسداد في المواعيد القانونية.

٣٤. صناديق الاستثمار:

صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدوري التراكمي - كنوز	صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني - النقدي	صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الأول - الخبير	
قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية	قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية	قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية	قانون
شركة برايم انفيستمنس للاستثمارات المالية	شركة أزييموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية	شركة أزييموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية	شركة الإدارة
٦١٢,٥٠١	٢,٨٦٧,٤٦٦	١,٠٠٠,٠٠٠	عدد وثائق استثمار عند التأسيس
٥٠,٠٠٠	١٤٣,٤٠٠	٥٠,٠٠٠	عدد وثائق الاستثمار المخصصة للبنك عند التأسيس
١٠٠	١٠٠	٣٣.٣٣	القيمة الإسمية للوثيقة
٥٩,٧١٩	٨٥٠,٢٠٣	١٢٣,٣٢٥	عدد الوثائق القائمة بالصندوق في تاريخ الميزانية
٥٠,٠٠٠	٣٩,٤٤٠	٧٩,١٩١	عدد الوثائق المملوكة للبنك في تاريخ الميزانية
%٨٣,٧٣	%٤,٦٤	%٦٤.٢١	نسبة البنك من إجمالي عدد الوثائق
٧٣٢,٦٠٢٧	٨٨٣,٩٤٥٠	٥٣٨,٧٧	القيمة الاستردادية في تاريخ الميزانية
٥٢,٦ ألف جنية	٦٩٣,٧ ألف جنية	٧٥,٥ ألف جنية	الأرباح والعمولات المحصلة حتي تاريخ الميزانية

٣٥. أرقام المقارنة:

- تم إعادة تبويب بعض ارقام المقارنة لتتفق مع العرض المالي للفترة الحالية.